

العراق : مستنقع للطائفية .. أم قاعدة للتحرر؟!

لا شك أن مستقبل العراق لا يخص العراق وحده، وشكل وطبيعة الوضع العراقي المستقبلي سيكون له آثار قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى على المنطقة كلها؛ بل وفي مجمل الأوضاع الدولية كذلك.

استهدفت أمريكا من احتلال العراق - في إطار مشروع الهيمنة الإمبراطوري الذي يحلم به اليمين الأمريكي الجديد - التمدد الإمبراطوري، ووضع قاعدة للقفز منها في كل الاتجاهات في سوريا ولبنان والخليج ومصر، وحسم المسألة لصالح إسرائيل في المنطقة، وبناء قوس من التواجد العسكري الأمريكي في آسيا وحول بحر قزوين، وأفغانستان، وحصار الصين وروسيا، والسيطرة على مناطق البترول أو معظمها في العالم، للتحكم في مسار الاقتصاد العالمي، ومنع تطور الرأسماليات القوية في أوروبا "ألمانيا"، واليابان أو الدول الصناعية الكبرى، وتلك التي تنمو بصورة سريعة "الصين". وبديهي أن البترول هو عصب التطور الصناعي ومن ثم الرأسمالي، ومن يسيطر عليه يستطيع أن يتحكم في كل هؤلاء، وفي حجم المسموح به، من التصنيع والتطور. بالإضافة - بالطبع - إلى أسباب أخرى ثقافية وحضارية.

ولكن ظلالاً من الشك قد ظهرت حول ذلك المشروع الإمبراطوري. تلك الظلال من الشك لم تكن في حسابان الأمريكان؛ فاندلاع المقاومة العراقية سريعاً جداً ربما هي الأسرع في تاريخ مقاومة الشعوب للاستعمار، وبصورة واسعة شديدة الكفاءة والتميز، جعل من الصعب على الأمريكان ليس فقط صعوبة إلحاق الهزيمة بها، بل وأحس القادة الأمريكان أن مسلسل الخسائر اليومي لأفراد القوات

الأمريكية لا يمكن احتمالها طويلاً، ومن ثم بدأ التفكير في سيناريو بديل يحقق أقل قدر من النتائج المعاكسة في حال انسحاب الأمريكيان من العراق.

المخطط الأول الأمريكي - أي مخطط استخدام العراق كقاعدة انطلاق - لولا ظهور المقاومة، كان يقتضي استمرار وحدة العراق، وبناء نظام ديمقراطي " بمقاييس محددة " كنموذج. ولكن مع إخفاق هذا المخطط بدأ التفكير في إحداث نوع من الفتنة الطائفية حتى إذا ترك الأمريكيان العراق لا يصبح قاعدة للتحرر الوطني في المنطقة.

المقاومة إذن هي العامل الأهم هنا في تحديد مسار التفكير المخطط أو السيناريو الأمريكي للعراق، وبداية فإن العسكرية الأمريكية فعلت كل شيء، من أجل القضاء على المقاومة، استخدمت كل الأسلحة: الطائرات، والدبابات، والصواريخ، واقتحام المدن، والقتل العشوائي، والاعتقال والتعذيب ولكن المقاومة في كل مرة كانت تزداد قوة، وهكذا وصلت الولايات المتحدة إلى نتيجة مفادها عدم إمكانية القضاء على المقاومة. سياسياً فعلت الإدارة الأمريكية كل شيء؛ جاءت بحكومات عميلة، أنشأت جيشاً وشرطة من الطوائف والقوى الموالية للاحتلال، ولكن كل ذلك لم يقدّم ولم يؤخر، والمحصلة النهائية أنه لا السيناريوهات السياسية ولا العسكرية قادرة على القضاء على المقاومة.

وهكذا كان على الولايات المتحدة أن تمنع بأي ثمن تحوّل العراق في حال انسحابها إلى قاعدة للتحرر الوطني، أي نقطة تجمع وانطلاق للقوى المناهضة لأمريكا وإسرائيل في المنطقة.

كان المطلوب حصار ذلك الأثر المتوقع والحتمي إذا ما خرج الأمريكيان وانتصرت المقاومة، كان لا بد إذن من محاولة بناء واقع

طائفي يتحول مع الوقت إلى مستنقع طائفي، بدأت أمريكا تؤسس لهذا السيناريو الاحتياطي في البداية، والذي تحول إلى سيناريو رئيسي، بعد ذلك بدأت المسألة فيما يُسمى "توزيع المناصب بالمحاصصة الطائفية" في الوزارات والإدارات، ثم بالتفاهم والتعاون مع القوى الطائفية "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وجماعة الحكيم، وحزب الدعوة "الجعفري" والأحزاب الكردية"، ثم إجراء انتخابات مع استخدام نفوذ المرجع الشيعي الأعلى السيستاني لتحقيق نتائج طائفية، ووضع دستور يكرس الطائفية، ثم بناء جيش وشرطة "شبه طائفية" لتنفيذ مجازر في المدن السنية "الفلوجة"، الأنبار، تلعفر، سامراء، الفاتح.. إلخ"، ومحاولة تصفية جماعة مقتدى الصدر رغم أنها شيعية؛ لأنها ترفض السلوك الطائفي وترفض الاحتلال، ودفع جماعات المقاومة إلى ردود أفعال طائفية عن طريق الاستفزاز الطائفي، وافتعال أعمال ضد أفراد وجماعات ومساجد ومؤسسات شيعية ومناسبات دينية ثم لصقها بالمقاومة عموماً، وجماعة الزرقاوي خصوصاً، وهكذا يتحوّل العراق إلى مستنقع طائفي، ومع ما يحدث في لبنان من ممارسات تقود بدورها إلى الطائفية بتشجيع أمريكي كامل، ومع الأخذ في الاعتبار وجود شيعة في العراق والسعودية والبحرين والكويت ولبنان وسوريا. ووجود أكراد في سوريا والعراق وتركيا وإيران، لأمكننا فهم وإدراك خطورة هذا الأمر، الذي سيحول المنطقة إلى جحيم طائفي، ويؤخر تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي طويلاً جداً.

بالطبع يجب ألا نقف القوى السياسية المخلصة في العراق والمنطقة أمام هذا المخطط الشيطاني مكتوفة اليدين، لا بد أن تدرك أولاً أن السيناريو الأمريكي ليس قدراً، وأن بالإمكان إفشاله، وعلى كل فرد وجماعة وحزب أن يعمل على إفشال هذا المخطط الطائفي، ولعل من

المفيد هنا أن نقول: إن جماعات المقاومة في العراق لديها فرصة تاريخية لجعل العراق قاعدة للتحرر والنهضة والوحدة العربية والإسلامية، وإنهاء النفوذ الأمريكي والصهيوني في المنطقة، وأن تلك المقاومة قد أعادت روح الأمل إلى الأمة، وحققت منجزات هائلة بكل المقاييس؛ بل عطلت المشروع الأمريكي الصهيوني بكامله، والعالم كله يعلم فضلها عليه في هذا الصدد، ولكن إذا انسأقت جماعات المقاومة أو بعضها وراء الاستفزاز الأمريكي وتصرفات طائفية فإنها هنا تخطئ خطأ تاريخياً في حق نفسها وحق أمتها وحق بلدها العراق، وحتى إذا كانت بعض الممارسات أو التصرفات الطائفية قد صدرت عن بعض جماعات المقاومة؛ فإن عليها أن تتوقف عن ذلك فوراً، وأن تعلن بوضوح رفضها لتلك الأفكار والممارسات، ويجب على جماعة أبو مصعب الزرقاوي تحديداً أن تعلن بوضوح رفضها لأي سلوك أو فكرة طائفية، وإلا فإنها تكون تعمل لمصلحة الأمريكان دون أن تدري، ويكون أداؤها على مستوى فعل المقاومة العسكرية، مرتبطاً بأداء سياسي شديد الغباء والتخلف وعدم إدراك فقه المصالح والمفاسد ولا حول ولا قوة إلا بالله.

المقاومة العراقية الضوء الجميل في النفق المظلم

عندما دخلت القوات الأمريكية مدينة السلام بغداد في ١٥ ابريل ٢٠٠٣ كان اليأس هو عنوان المرحلة.. كان الأمريكان يتحدثون عن خطط لغزو سوريا وإيران ولبنان ومصر والسعودية!! كان المخطط الإمبراطوري الأمريكي يطل بوجهه القبيح على الجميع! وكان الخطر بمساحاته وألوانه المختلفة يطال الجميع، الوجود العربي والحضارة الإسلامية.. العالم كل العالم.. كان المخطط يقضي بإخضاع المنطقة لإسرائيل، واستلاب العالم الإسلامي وحضارة الإسلام قيمه وثقافته لصالح الحضارة الغربية وقيمها وثقافتها وكانت العولمة الأمريكية تستعد للسيطرة على الاقتصاد العالمي بلا هوادة.. كان معنى ذلك أن يصبح العالم أكثر شقاء ويزداد عدد المحرومين والمهمشين في كل مكان.. بل حتى الرأسماليات المتوسطة غير الأمريكية في أوروبا ألمانيا وفرنسا وفي اليابان كانت ستخضع لإرادة الرأسمالية الأمريكية بفضل سيطرة الأمريكان على مواقع البترول الاحتياطي منه والذي ينتج.. كان المطلوب احتواء الصين اقتصاديا واستراتيجيا.

كان البعض في عالمنا العربي والإسلامي يستعد لمسيرة الحملة الأمريكية على الإسلام، لتقديم تفسير مزيف مستسلم مخادع ومراوغ للإسلام لإخضاع المسلمين لمنظومة القيم الغربية في صورتها الأمريكية الليبرالية الجديدة وكان البعض الآخر يستعد لتقديم خطاب إسلامي معتمر ودفاعي وتبريري في محاولة لإرضاء السيد الأمريكي حتى لا يجتث الإسلام اجتثاثا.

ولكن كان هناك برغم الظلام الدامس، من يحاول أن يخترق الجدار الصلب ويضع العصا في العجلة، ويشعل شمعة من نور وهاج في الظلمة الحالكة.

كان هناك من لا يزال يحمل عطر الصحابة المجاهدين، ولم تنطفئ داخله طاقة الإيمان الجبارة التي لا تهزم، كان هناك من لا يزال قادرا على الفعل

الجميل المقاومة في الزمن غير الجميل زمن الاستسلام والخضوع.

كانت هناك المقاومة العراقية، التي أنقذت العالم كله من برائن المشروع الإمبراطوري الأمريكي الصهيوني، وأنقذت الأمة من الضياع، وأعطت لنا جميعا لحظة عز غير مسبوقه وأعطتنا التفاؤل بالمستقبل رغم يأس المرحلة.

اندلعت هذه المقاومة - على عكس كل التوقعات والتحليلات - واستمرت وتعمقت في التربة ليس العراقية وحدها بل العربية والإسلامية أيضا، وأصبحت نبراسا لكل الرافضين للعولمة الأمريكية والإمبراطورية الأمريكية والغطرسة الصهيونية، نبراسا لكل المستضعفين في العالم ورافعة كل حركات المقاومة هنا وهناك وضوءا جميلا في النفق المظلم. هل تدري عناصر المقاومة العراقية ماذا فعلت من أجل العالم كله!!.. سواء كانت تدري أو لا تدري، المهم أنها فعلت الفعل الجميل شبه المستحيل بمقاييس الدنيا، إما بمقاييس تأخذ في اعتبارها مدد الله تعالى فهو فعل ممكن ومتاح في كل زمان ومكان، لأن قدرة الله تعالى في معية المجاهد دائما.

كان من الطبيعي أن تحاول آلة الحرب الأمريكية كسر المقاومة ولكن دون جدوى، عشرات العمليات والمحاولات لكسر المقاومة بأسماء رنانة مثل رأس الرمح، القبضة الفولاذية، الرياح العاتية، الأفعى، العقرب.. إلخ ولكن المقاومة تستمر ككائن نوراني لا تطفئه المحاولات الشيطانية.

وكان من الطبيعي أن تقوم آلة الإعلام الأمريكية وحلفاؤها وعملاؤها بعملية تضليل واسعة النطاق ضد المقاومة بهدف عزلها عراقيًا وعربيًا وإسلاميًا وعالميًا، ولكن يمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين، يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ولكن هيهات!!

وبعد مرور ثلاث سنوات على الاحتلال الأمريكي للعراق، فإن المقاومة لا

تزال قوية فاعلة، تستعصي على الحصار والذبح، ففي تقرير لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط أن التمرد في العراق مازال قويا ويمتلك من المقومات ما يمكنه من الاستفحال والانتشار بصورة أكبر وأقوى، وقالت الدراسة التي أعدها محلان استراتيجيان بالمعهد أن العراق يمر بمرحلة حاسمة، وأنه لا تبدو في الأفق حتى الآن مؤشرات على ضعف التمرد، وأنه بالرغم من مصرع آلاف المتمردين واعتقال عشرات الآلاف من العراقيين تبقى المعلومات عن أحداث العنف والضحايا لتؤكد الانطباع بأن التمرد يحظى بنشاط متزايد، ورأى المحللان أن حركة التمرد لم تنجح حتى الآن إلا في استقطاب قطاع صغير من السنة، وأن تلك الحركة إذا نجحت في استقطاب معظم الشعب العراقي فإنها ستصبح خطيرة جداً على المشروع الأمريكي في العراق والمنطقة.

* * *

ثلاث سنوات على الاحتلال الأمريكي للعراق

في ذكرى الاحتلال الأمريكي للعراق، من الضروري بالطبع تأمل ما حدث.. ووضع تصور للمستقبل أيضاً.. ذلك أن تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، ونجاح المقاومة العراقية سوف يكون لهما أثر كبير في رسم خريطة المنطقة والعالم.

بداية سنأخذ شهادة صحيفة الأنديبنت البريطانية التي كتبت تقريراً خطيراً عن الاحتلال الأمريكي للعراق بمناسبة مرور ثلاث سنوات ألف يوم على ذلك الاحتلال.

وفقاً للصحيفة المذكورة فإن الثمن الذي دفعته الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن كان ٢٠٤ مليارات دولار، أما ما تكلفته الخزنة البريطانية فكان حوالي ما يزيد على ٣.٥ مليارات جنيه إسترليني!! ولو كانت الولايات المتحدة

الأمريكية وبريطانيا تريدان حقا تحقيق عراق مزدهر وديمقراطي لانسحبنا بعد إسقاط النظام ودفعنا هذه الأموال لإعمار العراق، ولكن لأن هناك أجندة أمريكية لتحقيق إمبراطورية أمريكية وهيمنة صهيونية فإنها تكبدت هذه الأموال التي كان يكفي أقل من ٢٠ % منها لإعمار العراق.. وفقا لتقديرات البنك الدولي فإن العراق تحتاج إلى ٣٦ مليار دولار لتحقيق إعمار كامل ونهائي.

تقول الإندبندنت أيضا أنه بعد ثلاث سنوات من الاحتلال فإن القتلى الأمريكيين وفقا للإحصائيات الأمريكية الرسمية - ناهيك عن الحقيقة - بلغ ٢٣٣٩ قتيلًا، ١٦ ألف جريح، و٩٨ قتيلًا بريطانيًا ناهيك عن خسائر القوات الأخرى - البولندية - الأسترالية - البلغارية - الإيطالية.. الخ.

ووفق الصحيفة ذاتها فإن ٣٠ ألف مدني عراقي قد قتلوا بالإضافة إلى عشرات الآلاف من الجرحى والمعتقلين. وإن ٨٠ % من أطفال العراق يعانون من سوء التغذية، ويتسرب الكثير منهم من المدارس وإن ٦٧ % من العراقيين يشعرون بأنهم أقل أمنًا، وأنه تم اختطاف ٢٥١ أجنبيًا منذ بدء التحرير، وأن خمسة مدنيين أجانب يختطفون شهريًا، وأن معدل التضخم بلغ ٢٠ % في العراق في عام ٢٠٠٥ وتتراوح البطالة بين ٢٥ إلى ٤٠ % وأن ٤٧ % من العراقيين لا يحصلون أبدا على إمدادات كافية من الكهرباء وأن ٧٠ % من العراقيين يعانون من سوء خدمات الصرف الصحي.

وما لم تقله الصحيفة هو بدوره مروع:

- عشرات المدن التي تم قصفها وتدمير بيوتها ومرافقها مثل الفلوجة والرمادي والحديثة وبعقوبة.. وكل مدن المثلث السني تقريبا، وتنظيم مذابح جماعية على يد القوات العراقية أو الأمريكية أو هما معا.

- عشرات الألوف من الأسرى والمعتقلين، بل وممارسة أنواع شتى من

التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان بعضها تم فضحه مثل ما حدث في سجن أبي غريب على يد القوات الأمريكية، أو سجون وزارة الداخلية وفيلق بدر التابع للمجلس الأعلى "جماعة الحكيم" والتي افتضح منها ما حدث في الجادرية وغيرها، وبديهي أن ما لم يتم فضحه وكشفه أكثر عشرات المرات مما تم كشفه، وهكذا فبعد ثلاث سنوات من الاحتلال، فإن حقوق الإنسان التي زعم الأمريكيان أنهم جاءوا لتحقيقها هي أكبر ضحاياهم!!

- لم يتم العثور على أي نوع من أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة، والتي كانت المبرر الرئيسي للعدوان حسب ادعاءات بوش ورامسفيلد ووزراء الخارجية ومندوبي أمريكا في الأمم المتحدة، وهذا معناه ببساطة أن كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية كاذبون.

إن المقاومة العراقية تتصاعد، واستطاعت أن تنزل أكبر الخسائر بالقوات الأمريكية والمتعاونين معها، وتم تنظيم عشرات العمليات العسكرية الأمريكية والحكومية والمشاركة للقضاء على تلك المقاومة دون جدوى، وهذا معناه أن الشعوب أقوى من الجيوش، وإن إرادة الشعوب لا يمكن قهرها، وإن تلك المقاومة العراقية الباسلة هي التي عطلت المشروع الأمريكي الإمبراطوري والهيمنة الصهيونية في المنطقة، وسوف تصبح نموذجا يحتذى لكل الشعوب المغلوبة على أمرها، وإنه قد ثبت الآن وبما لا يدع مجالا للشك أن من الممكن مقاومة أي جيش مهما كانت قوته حتى لو كان الجيش الأمريكي - أقوى الجيوش في التاريخ حتى الآن - ولولا تلك المقاومة العراقية لأصبحت المنطقة في قبضة الحلف الأمريكي الصهيوني، بل لأصبح العالم أكثر خضوعا للأمريكان ولازداد الفساد الأمريكي - الصهيوني في العالم بطريقة هائلة.. وهذا فضل للمقاومة العراقية، كل العالم مدين به لها.

إن الغزو الأمريكي والاحتلال الأمريكي للعراق أطلق العنان للغرائز

الطائفية، أو قل: إنه أوجدها وقواها حينما اكتشف استحالة النصر على المقاومة، فأراد أن يهيئ العراق لتكون مستقعا للطائفية وليس قاعدة للتحرك في حالة انسحابه.

إن كل أوراق التوت التي استخدمها الاحتلال لم تفلح لا في إقناع العراقيين بالاحتلال ولا في إضعاف المقاومة ولا في فض الشعب العراقي وخاصة السنة من حولها، فبرغم أن الاحتلال نظم انتخابات تأسيسية، ثم استفتاء على مسودة الدستور، ثم انتخابات تشريعية، إلا أنها كلها لم تقدم أو تؤخر في حقيقة الموضوع، أنه شعب في مواجهة احتلال أجنبي وليس شيئا آخر، ومن ثم فإن أوراق التوت تلك لم تنجح في إخفاء عورة الاحتلال.

وهكذا فإن الموقف بعد ثلاث سنوات من الاحتلال، هو بمثابة المأزق للأمريكان، ومأزق أكبر للقوى السياسية والطائفية التي راهنت على الاحتلال، وأن هناك تفكيراً جدياً لدى الإدارة الأمريكية بالانسحاب الكلي أو الجزئي، ولولا تثبيت عملاء الاحتلال بذيل الجيش الأمريكي لترك العراق سريعا بعد كل الخسائر التي لحقت به، ولا شك أن الولايات المتحدة وحلفاءها يبحثون عن طريقة للانسحاب تحفظ لأمريكا ماء الوجه وتقدم نوعاً من التطمين للقوى العراقية العميلة للاحتلال، ولكن هيهات، فالفشل الأمريكي الذريع هو العنوان الرئيسي للموضوع، ومصير العملاء ليس أكثر ينتظر كل الذين راهنوا على الاحتلال ووقفوا معه، ودمروا المدن معه، واعتقلوا وعذبوا الآلاف في سجون الاحتلال أو سجون وزارة الداخلية أو الذين قتلوا العلماء المسلمين أو نظموا المذابح في المدن العراقية عموماً والسنية منها خصوصاً.

بعد ثلاث سنوات من الاحتلال فإن العراقيين ماتوا بعشرات الألوف وسجنوا بعشرات الألوف، وتعذبوا، ولم يحصلوا على أي أمان بل الخوف هو سيد الموقف، وكذا لم يحصلوا على عمل أو معيشة طيبة، بل عانوا من انهيار

الخدمات من كهرباء وماء وصرف صحي وسوء تغذية ونقص في العلاج وبطالة، فضلاً عن فقدانهم الكرامة الوطنية بسبب وجود جيش احتلال أجنبي فوق أرضهم.

الصراع الطائفي عنوان المشروع الأمريكي في المنطقة

يستهدف المشروع الأمريكي لإخضاع العالم لإرادة واشنطن، والذي دشنته اليمين الأمريكي المتطرف في نهاية القرن الماضي، إحكام السيطرة على الشرق الأوسط بصفته المنطقة الأهم إستراتيجياً في العالم، لاعتبارات سياسية وعسكرية واقتصادية معروفة.

وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ ذلك المخطط "الإمبراطوري" باحتلال أفغانستان، ثم احتلال العراق، ونشر القواعد الأمريكية بالخليج العربي، وفي منطقة آسيا الوسطى، وكذا دعم اليمين الصهيوني المتطرف لضرب قوى المعارضة العربية والفلسطينية، والتحرش بسوريا ولبنان وإيران والسودان... إلخ.

أصحاب هذا المشروع اكتشفوا مع الوقت أن هذه المنطقة تستعصي على الهضم، نظراً للحضور القوي للوجدان الإسلامي المنطلق من ثوابت الأمة ومرجعيتها الروحية. حاول الأمريكيون تطويع الثقافة الإسلامية عن طريق الإعلام، فتم إنشاء محطات فضائية وإذاعية وحملات دعائية مكثفة.. وإنشاء صحف وشراء أقلام دون جدوى، وحاول الأمريكيون القضاء على قوى المقاومة الإسلامية في العراق ولبنان وفلسطين، دون جدوى أيضاً، والمحصلة كانت هزيمة مدوية، وفضيحة منكرة للآلة العسكرية الأمريكية، وسندها في المعركة: الآلة الإعلامية الرهيبة، بتقنياتها المتطورة ووسائلها الخفية المنتشرة

حول العالم!

وكان من الضروري بالنسبة لأمريكا تغيير التكتيك مع المحافظة على الإستراتيجية؛ فإذا كانت الهزيمة العسكرية والإعلامية للقوى المجاهدة في المنطقة مستحيلة حتى الآن، فلا بد من إغراق المنطقة في أتون الصراع الطائفي، حتى يقوم هذا الصراع الطائفي بامتصاص طاقات الأمة، وإضعافها فيسهل في مرحلة لاحقة السيطرة عليها من جديد، والبدء في تنفيذ المشروع الأمريكي الإمبراطوري. وساعدها على ذلك وجود قوى محلية يمكن أن تستخدمها الولايات المتحدة في تنفيذ ذلك المشروع المرحلي.

استغلت الولايات المتحدة عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وحاولت تقسيم الحالة اللبنانية على أسس طائفية، واستعادة أجواء الحرب الأهلية، وأخرجت من القبر قوى مارونية كانت قد اندحرت وتلاشت عندما اصطف الشعب اللبناني كله خلف المقاومة الإسلامية اللبنانية. وساهمت أخطاء سوريا في لبنان في تحقيق هذا المخطط، إضافة لضعف الخوف لدى بعض القادة المحليين في لبنان.. وروح الثأر لدى البعض الآخر، وغيرها من الحسابات والاعتبارات الضيقة.

وعلى الجانب العراقي، كانت المقاومة العراقية سنية في معظمها، واستطاعت هذه المقاومة أن تظهر وتتعاظم وتكبد الأمريكيين وعملاءهم خسائر باهظة لا يمكن احتمالها أمريكياً، ومن ثم لجأ الأمريكيون إلى اللعب بالورقة الطائفية؛ لأنه ليس أمامهم سوى الهزيمة والانسحاب، وهذا يترتب عليه ظهور قاعدة إسلامية مقاومة يمكن أن تكون نواة لنضال عالمي ضد المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة والعالم، أي أن خسارة أمريكا في العراق يمكن أن تكون بداية النهاية للحلم الأمريكي، ويمكن أن تكون نقطة انقلاب في المنحنى الإسلامي باتجاه الصعود، وهذا طبعاً لا يمكن القبول به أمريكياً

وغرباً وإسرائيلياً.

كانت الطائفية والصراع الطائفي هي المخرج الوحيد، وكانت هناك قوى وأجواء في العراق تسمح بهذا، هناك الخطأ التاريخي الإيراني في محاولة السيطرة على العراق مذهبياً، ولو بشيء من التعاون مع أمريكا أو الصدام الجزئي معها، وكانت هناك المرات الشيعية التقليدية من نظام صدام حسين، ثم كان هناك الخطأ الكبير من السيستاني، والحكيم والجعفري، والقوى التي يمثلها هؤلاء في التعاون مع الاحتلال الأمريكي، بل ومشاركته على نطاق واسع في ضرب المدن السنية المقاومة في الفلوجة والرمادي وتل عفر وسامراء... إلخ

المخطط الأمريكي الطائفي بدأ خطواته الكبرى في مدينة سامراء، وهي مدينة ذات أغلبية سنية من ناحية، وتحتوي على رموز هامة جداً في الوجدان الشيعي من ناحية أخرى؛ ففيها مزارات شيعية كثيرة، ومن ثم فإن اختيارها لتكون نقطة البدء للحرب الطائفية كان اختياراً خبيثاً ومقصوداً، ومن هنا كانت عملية تفجير قبة الإمامين الهادي والعسكري بـ سامراء.

وبيديه أن عملاً كهذا يمس وجدان الشيعة جداً، ويهدف إلى تأجيج مشاعر الكراهية والحقد بين أبناء الشعب العراقي الواحد، حيث تمت مهاجمة أكثر من (١٥٠) مسجداً سنياً وإحراقها، وقتل عدد من علماء السنة من أئمة تلك المساجد، ثم انتشرت حالات القتل الطائفي المتبادل في بغداد وغيرها.. وهي حوادث لم تعرف قط في تاريخ العراق، ولكنها لعنة الاحتلال!!

وبيديه أن المستفيد من ذلك هو سلطات الاحتلال الأمريكي التي ربما نفذت ذلك بيدها، أو على يد عملاء الموساد الذين ينشطون في العراق منذ بداية الغزو الأمريكي. وبيديه أن المقاومة العراقية، وهيئة علماء المسلمين السنية، وكل القوى الرافضة للاحتلال ليس من مصلحتها ذلك، وهو بالتأكيد ليس من

مصلحة العراق، ولا من مصلحة السنة ولا الشيعة، ومن ثم إذا فتننا عن المستفيد نجد أصابع الاتهام تشير إلى أمريكا وعملائها مباشرة.

على أي حال، المسألة دخلت طوراً خطيراً، ويجب على العقلاء والحكماء والإسلاميين الحقيقيين، أن يتصدوا لتلك الفتنة، وأن يفشلوا هذا المخطط البغيض، حتى تظل المقاومة العراقية هي قاعدة للتحرر، وحتى لا تتحول العراق إلى مستنقع للطائفية.

بوابة النهر للخروج من العراق

بوابة النهر هو الاسم الكودي لأكبر عملية عسكرية تقوم بها القوات الأمريكية " ٢٥٠٠ من مشاة البحرية " بالإضافة إلى قوات من الجيش والشرطة العراقية، بهدف القضاء على نشاط مقاتلي القاعدة والمجاهدين العراقيين في منطقة الأنبار وتحديداً في مدن " الحديثة " والحقلانية وبروانا، وقد جاءت هذه العملية بعد ثلاثة أيام فقط من عملية القبض الحديدية على عدد من المدن الواقعة غرب الحدود مع سوريا. العمليات العسكرية الأمريكية ضد المقاومة العراقية ليست أمراً جديداً لا هذا العام ولا العام الذي سبقه، وفي كل مرة يتم حشد طائرات ودبابات، ومشاة بحرية، ويتم إطلاق أسماء رنانة على تلك العمليات من أمثال القبض الحديدية، الأفعى ذات الأجراس، عقرب الصحراء... إلخ، ويتم قصف مدن كالفلوجة والموصل وتلعفر وقتل مدنيين وهدم بيوت... إلخ، ومع ذلك تستمر المقاومة بل تتصاعد، بل إن الأمر وصل في الآونة الأخيرة إلى حد أن هذه المدن المستهدفة في العملية الأمريكية الأخيرة وهي مدن " الحديثة - الحقلانية - بروانا " بزعم الأمريكيين أنفسهم أن مقاتلي القاعدة والمقاومة قد سيطروا تماماً عليها وبدعوا في تطبيق نظام حكم إسلامي أشبه بنظام حركة طالبان... إذاً فإن كل العمليات الأمريكية السابقة لم

تفاح في تقليص مساحة المقاومة، بل ربما زادت زياة ملحوظة، وهكذا فإنه مهما فعل الأمريكان والجيش والشرطة العراقية في عملية "بوابة النهر" فإن المسألة لن تعدو أن تكون كسابقاتها أي نوع من الكر والفر من قبل المقاومة يستمر فترة معينة في تلك المنطقة مع الضغط على مناطق أخرى حتى تنتهي العملية ويعود المقاتلون إلى أماكنهم. في كل الأحوال نحن أمام متغيرات هامة وموضوعية، في الشأن العراقي، فالحكومة العراقية مثلاً تشهد انقساماً حاداً مما يهدد الائتلاف الحكومي برمته، ورغم تمرير الدستور - المزعوم - فإن السنة من الناحية العملية يرفضونه، وهو بالتالي دستور مشكوك فيه، والسلطة في العراق باتت شيعية كردية بالكامل. وهناك تحركات لا تخطئها العين نحو إقامة هلال شيعي يضم شيعية العراق وإيران والبحرين والسعودية والكويت، وهذا أمر خطير للغاية، لأن معناه تقسيم العراق، واقتطاع أجزاء من دول أخرى، ولعل هذا نفسه ما جعل وزير الخارجية السعودي يقول أن أمريكا تخدم المخططات الإيرانية في العراق دون أن تدري، وهو نفسه الذي يجعل الدول الخليجية وكنوع من الدفاع عن النفس تحترم المقاومة العراقية السنية وتشعر بأن هذه المقاومة تحميها هي نفسها من خطر التجزئة ومنع إقامة إمبراطورية شيعية في المنطقة. وهكذا فإن المقاومة العراقية تدافع عن شرف الأمة عموماً ضد الاحتلال الأجنبي، وتدافع عن الأمة ضد مشروع طائفي شيعي يمزق الأمة تمزيقاً، وتدافع عن دول الخليج المستهدف من ذلك المشروع، وتدافع عن وحدة العراق، بل هي تحمي العالم كله من مخاطر انفراد أمريكا بالهيمنة عليه والسيطرة على كل منابع البترول وتهديد أوروبا والصين واليابان، وهذه المقاومة الباسلة تفتح الباب أمام الشعوب لانتزاع حقوقها، فإذا كان من الممكن هزيمة أمريكا فإن شيئاً لن يصبح مستحيلاً أمام إرادة الإيمان والصبر. ولأن المقاومة تملك كل هذا الإنجاز، فإن عليها أن ترتفع إلى ما فوق الطائفية، وأن تفوت الفرصة على الأمريكان لتحويل العراق إلى مستنقع للطائفية، وصحيح أن

أمريكا والحكومة العراقية تقوم بكل ما يكرس الطائفية، وتعتقل شباب السنة، وتدير الحكومة بصورة تستبعد بها السنة إلا أن ذلك كله يجب ألا يدفع المقاومة للوقوع في مستنقع الطائفية، لأن الأمة الإسلامية أولاً أغلبها سني " أكثر من ٩٠ % " ومن ثم فإن التعالي على الطائفية هو لمصلحة الأمة ومصلحة الأمة من مصلحة السنة، وثانياً فإن خطاباً يؤكد على قاعدة الموقف من الاحتلال يمكن أن يدفع قطاعات أكبر من الشيعة إلى الانخراط في المقاومة " كختيار الخالصيح - والصدر مثلاً " ويفتح الباب أمام كل وطني وكل مسلم حقيقي وليس طائفي بل وكل عربي أو كل إنسان يرفض الإذعان والخضوع إلى الاستراك في المقاومة، فتصبح المقاومة حالة عراقية عربية إسلامية إنسانية شاملة وتصبح العراق قاعدة للتحرك الوطني والعربي والإسلامي الشامل.

بوابة النهر هي نوع من العمليات المترتبة على الفشل الأمريكي الذريع في العراق، فالحكومة العراقية عاجزة، والأوضاع داخل أمريكا نفسها تطالب بالانسحاب من العراق، وهناك نقص كبير في أعداد المجندين الجدد في الجيش الأمريكي وصل إلى ٨ % وذلك بسبب الخوف من الذهاب إلى الحرب في العراق، والكونجرس الأمريكي يقيم جلسات استماع لكبار الجنرالات لمعرفة حقيقة الوضع في العراق، والمقاومة نشطت إلى حد كبير، والتظاهرات الشعبية وحركات الأمهات الثكلى تضغط على الرئيس بقوة للانسحاب من العراق، ولكن هذا الانسحاب ثمنه فادح، ويمكن أن يتحول إلى بداية نهاية الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا فمن الضروري تمهيد المسرح لهذا الانسحاب عن طريق تدمير أكبر قدر ممكن من قوة المقاومة وقدراتها وعناصرها وسمعتها أيضاً، وتمهيد الأرض للفتنة الطائفية بتوريط الجيش العراقي والشرطة المحسوبين على الحكومة الشيعية الكردية في عمليات قذرة واعتقالات ضد السنة العراقيين والقيام ببث أقوال وتصريحات تنسب إلى أبي مصعب الزرقاوي أو مقتضى الصدر تسيء إلى العلاقة بين السنة والشيعة في العراق،

ولا مانع أيضاً من القيام بعمليات قذرة ضد مساجد شيوعية أو مساجد سنية أو اغتيال زعماء سنة... إلخ... ولكن وعي المقاومة، ووعي الشعب العراقي سيفوت هذه الفرصة، وستفشل عملية بوابة النهر المقصود بها بوابة إلى المستقبل الطائفي، وسوف تستمر المقاومة إن شاء الله، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

* * *

لماذا رفض السنة مسودة الدستور في العراق

بعد أن تم إعلان نتائج الاستفتاء على ما يسمى بمسودة الدستور في العراق، الصحيح أنها مسودة دستور الاحتلال، وجاءت النتائج الرسمية، وهي في الحقيقة مزورة، تقول: أن ٧٩ % من الشعب العراقي قبل هذه المسودة، ورفضها ٢١ % وفي نتيجة أشبه بالإحصاء الطائفي الذي تروج له سلطات الاحتلال والإعلام التابع لها، وأيضا تقول النتائج أن ٩٦ % من ناخبي محافظة الأنبار رفضوا تلك المسودة ٨١ % من محافظة نينوى رفضوها أيضا وإن ٥٥ % من محافظة الثالثة قد رفضوا المسودة، وبالتالي فإن هناك ثلاث محافظات رفضت المسودة، ولكن وفقا للقانون الذي تم طبخه سلفا فإنه كان يلزم وصول نسب الرفض إلى ٦٧ % في ثلاث محافظات على الأقل لسقوط المسودة وبما أن النسبة تجاوزت ذلك في محافظتين فقط، ولكنها توقفت عند ٥٥ % في المحافظة الثالثة نينوى فإن الدستور قد تم تمريره وفي الحقيقة فإن هذه النتيجة ذاتها كنا قد توقعناها بحذافيرها قبل إعلان النتائج بأسبوع على الأقل، وتحديدًا يوم إجراء الاستفتاء وقلنا أن سلطات الاحتلال لجأت إلى المساومة مع الحزب الإسلامي وإعطائه وعودا بمكاسب في العراق وخارج العراق للإخوان المسلمين مقابل التصويت بنعم فلا يستطيع السنة بالتالي الحصول على نسبة الثلثين المطلوبة للرفض في محافظة نينوى التابعة لها مدينة الموصل وهي

المعقل الأساسي للحزب الإسلامي، وكان قبول الحزب الإسلامي في العراق لهذه الصفقة طعنة خنجر في ظهر السنة، وعلى كل حال فإن ذلك كان يستهدف أولاً تمرير الدستور في نينوي، أو عدم وصول الرفض إلى ٦٧ % من الناخبين، أو حتى الاستناد إلى هذه الحجة - حجة وجود قوة كبيرة للحزب الإسلامي في الموصل ونيوي للتلاعب في النتائج - وهذا ما نرجحه على أي حال.

وبديهي أن موقف الحزب الإسلامي كان غير أخلاقي وأعطى للتزوير الأمريكي غطاء، ولكن النسبة العالية من الرفض في كل مناطق السنة تؤكد أن الحزب في طريقه إلى الانحسار.

السنة منذ البداية كانوا يدركون أن التزوير واقع لا محالة لأن الاحتلال لن يقبل بسقوط مشروعية شكالية للحكومة العراقية ومن ثم الوصول إلى حالة السيولة الشاملة، والسنة حين رفضوا الدستور، فإنهم في الحقيقة كانوا يرفضون الاحتلال، لأن أي شيء تحت سيوف الاحتلال باطل بالضرورة.

على أن الأمر لم يقتصر على السنة فهناك تركمان رفضوا الدستور وكذا شيعة مثل أتباع مقتدى الصدر وآية الله أحمد جواد الخالصي رفضوا هذا الدستور للأسباب نفسها التي من أجلها رفض السنة هذا الدستور، ومن ثم فإن الرفض هو موقف وطني عراقي قبل أن يكون موقفا طائفيا سنيا.

الدستور المزعوم، فيه من العيوب والخلل ما يكفي لنسف وحدة العراق من ناحية، والتسليم بمبدأ المحاصصة الطائفية من ناحية أخرى، وإعطاء مشروعية للاحتلال الأمريكي للعراق وهكذا فإن السنة وتيار الصدر والخالصي في الحقيقة حين رفضوا الدستور كانوا يدافعون عن العراق، وعن الأمة العربية والأمة الإسلامية في نفس الوقت، فهذا الدستور هو بروفة لما يمكن أن يحدث هنا أو هناك في مصر أو المغرب أو إيران ذاتها.

حين رفض السنة والصدر مبدأ أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع وكانوا يريدون أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد أو الرئيسي للتشريع، وأنه لا يجوز مساواة الشريعة بغيرها من مصادر التشريع فإنهم هنا كانوا يدافعون عن الإسلام، ونلاحظ مثلاً أن الدستور المصري ينص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، ولكن هناك أصواتاً علمانية ومسيحية تطالب بإلغاء تلك المادة، ويدهي أن إقرار الدستور العراقي بهذه الطريقة سيكون دافعا للمزيد من الضغط في هذا الاتجاه!!

أن الدستور العراقي يعطي الحق لثلاث محافظات إذا اتفقت كلمتها على الانفصال، أي إن هناك قنبلة موقوتة موجودة بالفعل داخل الدستور يمكن تفعيلها في أي لحظة، وهذا لا يجعل تقسيم العراق ممكناً فقط، بل يمكن أن يكون نموذجاً لدساتير أخرى في بلاد بها مشاكل عرقية كالسودان، والمغرب والجزائر بل ومصر ولبنان وسوريا وتركيا والأمازيغ والأكراد والزنج وهلمّا جر!!.

أن الدستور العراقي يضعف الانتماء العربي للعراق، لدرجة أن جامعة الدول العربية ذاتها اعترضت على هذا الأمر، فالدستور ينص على أن الشعب العربي في العراق هو جزء من الأمة العربية، وهذا يعني مباشرة، أن التعامل مع المسائل يتم بالقطعة وليس بالأغلبية ٨٠ % من سكان العراق عرب ومادام الأمر كذلك فإن من حق إسرائيل مثلاً التي يسكنها ١.٥ مليون عربي أن تطالب بالانضمام للجامعة العربية، ومن حق الأمازيغ في الجزائر والمغرب والأكراد في سوريا وإيران وتركيا أن يشترطوا عدم انتماء هذه الدول إلى ثقافة الأغلبية فيها مثلاً!! وهو مقدمة لانقسامات أيضاً بنفس الطريقة في دول بها شيعة مثل السعودية والكويت والبحرين.. إلخ.

هذه المخاوف وغيرها حقيقة ملموسة لدرجة أن مجموعات دولية - غير

عربية ولا إسلامية - قد رصدتها فمجموعة إنترناشيونال كريسيس جروب قالت أن هذا الدستور سيسرع في تقسيم البلاد. على كل حال فإن إقرار هذا الدستور المزعوم، لن يقدم ولن يؤخر فقد تم تزويره أولاً، وهو دستور الاحتلال ثانياً، والمقاومة هي العامل الأساسي في الموضوع ثالثاً، ولا يؤثر على المقاومة أن تتعامل مع حكومة تسمى مجلس الحكم الانتقالي أو حكومة منتخبة مؤقتة أو دائمة بحكم الدستور فالجميع هو ظل للاحتلال لا أكثر ولا أقل، وليس هناك فرق حقيقي بين حكومة يشكلها بريمر أو أخرى يشكلها خليل زادة.

* * *

العراق... تمرير دستور الاحتلال بدبابات الاحتلال

يخطئ من يتصور أن إجراء الاستفتاء على ما يسمى بمسودة الدستور العراقي والتي تمت يوم ١٥ أكتوبر ٢٠٠٥، ومن ثم إجازة هذا الدستور بعد موافقة الأغلبية عليه في العراق، يخطئ من يتصور أن ما تم كان نوعاً من الممارسة الديمقراطية النزيهة، بل كانت عملية تزوير واضحة المعالم لا تمت للديمقراطية بصلة... وقد تم إعداد تلك المسرحية المزورة مسبقاً بالاتفاق بين سلطات الاحتلال والقوى المتعاونة معها من كل الطوائف، وليس من الأكراد والشيعية فقط. هذا الدستور الذي أعلن الرفض له كل قطاعات الشعب العراقي المناهضة للاحتلال، سواء بالمقاطعة المبدئية وقد كانت تلك المقاطعة هي الموقف الأصح، لأن من البديهي أن سلطات الاحتلال لن تسمح بإسقاط الدستور حتى ولو تم تزوير النتائج النهائية!! أو بتلك القوى التي فضلت المشاركة مع الرفض، وأياً كان الأمر فإن معظم السنة قاطعوا أو رفضوا، وكذا تيار آية الله الخالص، وتيار مقتضى الصدر، أي أن الرافضين للدستور كانوا هم أنفسهم الرافضين للاحتلال، أما الذين أيدوا فكانوا الأحزاب الكردية - المجلس الأعلى للثورة في العراق " جماعة الحكيم " - حزب الدعوة " جماعة

الجعفري"، آية الله السيستاني الذي دعا العراقيين إلى التصويت بنعم، الحزب الإسلامي العراقي " الإخوان المسلمين ". وبمجرد نظرة على هؤلاء الذين وافقوا على الدستور نكتشف أنهم هم أنفسهم الذين تعاونوا مع الاحتلال منذ البداية، والذين تشكل منهم مجلس الحكم الانتقالي، وأن منهم أكراد، وشيعة ومنهم سنة أيضاً " الحزب الإسلامي مثلاً "، وهكذا فإن الفرز حول موضوع الدستور ليس فرزاً طائفيّاً، بل هو فرز على قاعدة مقاومة الاحتلال أم التعاون معه!! ولعل هذا في حد ذاته يكشف طبيعة المعركة في العراق، وأنها في جوهرها ليست معركة طائفية، بل هي معركة وطنية ضد الاحتلال الذي نجح في توريث رموز طائفية معه، ومن ثم محاولة جر العراق إلى المستنقع الطائفي، وأن الذي يثير الفتنة الطائفية هم المتعاونون مع الاحتلال، أو قوات الاحتلال ذاتها، أو عملاء الموساد، أو عملاء دول مجاورة للعراق... إلخ، وليست المقاومة العراقية الباسلة وأن اتهام جماعة الزرقاوي بعمليات مشبوهة هو جزء من خطة الاحتلال وأعدائه أكثر منها حقيقة. ولأن المسألة مسألة فرز مواقف حول قاعدة مقاومة الاحتلال أو التعاون معه، فإن الاعتراضات على الدستور لم تكن سنية فقط - وشرف كبير للجنة طبعاً أن يتهموا بمعارضة الدستور ومقاومة الاحتلال - بل قل: إنها كانت وطنية، فالاعتراض جاء على أن هذا الدستور يكرس للطائفية وتمزيق العراق وتقسيمه عاجلاً أم آجلاً وأنه يقلل من قيمة الإسلام حين يجعله فقط إحدى مصادر التشريع الرئيسية وليس المصدر الرئيسي أو الوحيد مثلاً أي أنه يساوي بينه وبين بقية المصادر، وكذلك في وجود نصوص غامضة حول اقتسام الثروة وموضوع مدينة كركوك، ومن ثم فإن الاعتراض على الدستور كان من أجل وحدة العراق وليس من أجل العرب أو السنة مثلاً، والذين أيدوا الدستور كانوا إما عملاء للاحتلال أو لإيران، أو لهم حسابات براجماتية ضيقة ولو على حساب العراق والسنة والأمة وكل شيء!!.

لماذا نقول إن الاستفتاء مزور... لأن من المعروف أن النص الدستوري يقول: إن رفض ثلاث محافظات لمسودة الدستور يسقطه، وبديهي أن المحافظات السنية من الطبيعي أن تصوت بلا للدستور فكان من الحتمي أن يسقط، ولكن سلطات الاحتلال مع الحكومة العراقية أعدت العدة مسبقاً لجعل التصويت شبه مستحيل في المحافظات السنية، أو واحدة منها أو أكثر وذلك بالقيام بعمليات عسكرية " القبضة الحديدية ثم بوابة النهر في محافظة الأنبار والمدن الحدودية " ومن ثم مشاركة الناس هناك مستحيلة، وهو ما حدث بالفعل يوم الاستفتاء حيث لم تفتح مراكز انتخاب في عدد من المدن والقرى مثلاً في غرب الأنبار، ولعل هذا يكشف مدى حرص الأمريكان على توريط الحزب الإسلامي في التصويت بنعم، ومن ثم لجأ الأمريكان والحكومة العراقية إلى التزوير المباشر، وادعوا أنه لا تزوير هناك لأن هناك من السنة من يقول: نعم، وادعوا أن تلك هي أغلبية أهل السنة الذين يمثلهم الحزب الإسلامي، وصحيح أن ذلك كذب واضح لأن الحزب الإسلامي لا يمثل كثيراً لدى السنة، ولكنه كان أفضل للأمريكان والحكومة من لو اجتمع أهل السنة جميعاً بما فيهم الحزب الإسلامي على كلمة سواء، ولعل هذه هي الغفلة والسقطة الأهم في موقف الحزب الإسلامي الذي استخدم نوع من البراجماتية السياسية لا تليق بحزب إسلامي، ففضل المشاركة في الوليمة، حتى ولو كانت تلك الوليمة هي أهله وعشيرته ووطنه بل ودينه ومذهبه نحن لا نقوم بتخوين الحزب الإسلامي، ولا ندعو للانتقام منه ولا للصدام معه، بل بدعوته إلى التوبة والعودة إلى الصف السني والوطني، ولكن من الضروري كذلك أن نلفت النظر إلى أن ذلك الحزب شارك في مجلس الحكم الانتقالي في بداية الاحتلال، وكان له موقف سيئ للغاية - ولن نقول: أكثر من سيئ - في اقتحام الفلوجة المرة الأولى والثانية وفي سامراء كذلك، ومن الضروري أيضاً أن نقول أن هناك خللاً واضحاً في ممارسات الإخوان المسلمين عموماً في أكثر من بلد - ما عدا حماس في

فلسطين - فهل يرجع هذا إلى وجود خلل في منهج التفكير، أم ضعف التكوين العقيدي أم تقديم ما هو تكتيكي على ما هو استراتيجي، على كل حال فإنه في كل مرة يتخذ الإخوان المسلمون موقفاً ضد مصالح عموم الأمة لتحقيق مكسب براجماتي، لا يحصلون على شيء في النهاية اللهم إلا فساد السمعة، وهو نفس ما نتوقعه للحزب الإسلامي في العراق الذي عزل نفسه عن جماهيره الحقيقية وراهن على اللعبة السياسية تحت أذية عسكر الاحتلال، ولن يجني إلا قبض الريح وحصاد الهشيم. على كل حال فإن من حق التحليل علينا أن نرصد حجج الحزب الإسلامي في هذا الصدد، فقد رأى الحزب أن الوعد بإمكانية تغيير مواد في الدستور بعد شهرين، أفضل من إقرار الدستور بدون هذا الوعد فيصبح من المستحيل تغييره، وبديهي أن الذين وضعوا الدستور لن يفرطوا في شيء لا بعد شهرين ولا بعد أكثر أو أقل، اللهم إلا أموراً شكلية لإلهاء الناس أو خداعهم، ومن المثير أن نقول أن الحزب الإسلامي برر سلوكه هذا بأنه يعلم من مواطن الأمر ما لا يعلمه الآخرون واستخدم الآية القرآنية الكريمة " فعلم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحاً قريباً " الفتح ٢٧. وهو كما ترى استخدام الآية في غير موضعها، ونوع من التعالي الزائف وإدعاء أشياء ليست صحيحة إطلاقاً ولا تخص طرف دون طرف بعد عصر الرسالة، بل إن ذلك المنطق المعوج ذاته يمكن أن يستخدمه أي شخص أو جماعة أو قائد إذا ما أراد التفريط في أي شيء!! وهو منطق ربما يتفق مع الفقه الشيعي، ولا يتفق بتاتاً مع الفقه السني. ويرى بعض المراقبين - والله تعالى أعلم بالنوايا - أن موقف الحزب الإسلامي في العراق هو نوع من الخضوع لإرشادات إخوانية دولية تريد أن ترسل رسالة إلى الولايات المتحدة تقول فيها: أنها مستعدة للتعاون إلى آخر مدى!! وأنها تمديدها لأمريكا في العراق بانتظار أن تمد أمريكا يدها لها في مصر مثلاً أو غيرها وهو لعمرى نوع من الحب الإخواني من طرف واحد لن يرد عليه الأمريكان ولا حتى بنظرة عطف.

بقي أن نقول أن تمرير الدستور في العراق لن يفيد في المعادلة العراقية شيئاً، فالمعسكران المتميزان هما نفسيهما معسكر الاحتلال وأعوانه، ومعسكر المقاومة وأنصارها وأنه طالما أن المقاومة متمسكة بخيارها الصحيح ولا تساوم عليه ولا تتراجع فإن تمرير الدستور مثل عدم تمريره ومجلس الحكم الانتخابي مثل الحكومة المنتخبة، وبريمر مثل خليل زاده، وما دامت المقاومة تعرف طريقها فإن ورقة التوت لن تغير شيئاً في جوهر الموضوع.

نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية

العراق تعود إلى المربع صفر

جاءت نتيجة الانتخابات البرلمانية في العراق، والتي تأخر إعلانها الرسمي كثيراً لتؤكد حقيقة واحدة، وهي أنه لا جديد في الأمر، وأنها لن تقدم ولن تؤخر في الحالة العراقية، وستظل الأوضاع هي الأوضاع ما بين احتلال، ومؤيد للاحتلال ورافضين له، ومقاومين له، ومتمردين!! بل إن ملفاً واحداً من الملفات الهامة في العراق غير مرشح للحسم أو التصفية في ظل تلك النتائج، لا الفيدرالية، ولا الموقف من المقاومة ومن ثم الاحتلال، ولا الأوضاع الاقتصادية المتردية والأمنية الأكثر تردياً.

النتائج التي أعلنتها المفوضية العليا للانتخابات في العراق كانت كالتالي:

- عدد مقاعد الجمعية العمومية ٢٧٥ مقعد، منهم ٢٣٠ مقعد توزع على المحافظات، ٤٥ مقعداً تعويضياً توزع على القوائم التي لم تحصل على النسبة المطلوبة.

- حصل الائتلاف العراقي الموحد، وهو يتكون من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية " الحكيم "، والتبار الصدري، وحزب الدعوة " الجعفري " على

١٢٨ مقعد أي بنسبة ٤٦.٥ % مع ملاحظة أن توزيع تلك المقاعد يكون بنسبة ٤٠ % للمجلس الأعلى، ٤٠ % للتيار الصدري، ٢٠ % لحزب الدعوة، وكان كل من إيران، وآية الله السيستاني " المرجع الشيعي الأعلى " قد دعما هذه القائمة، فإيران قدمت الدعم المالي المطلوب، والسيستاني ناشد العراقيين الشيعة التصويت للقائمة الدينية وعدم تشتيت الأصوات " يقصد طبعاً عدم إعطاء الأصوات لقائمة علاوي!!"، ونلاحظ أيضاً أن مراجع دينية إيرانية ذات تأثير على مقتضى الصدر قد مارست ضغطاً عليه للدخول في هذا التحالف، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً أن التيار الصدري لا يحبز الفيدرالية التي يحبها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق " الحكيم"، وكذا ليس له موقف حاد واستنصالي ضد المقاومة على عكس الحكيم والجعفري الأمر الذي يرجح انفراط عقد التحالف إن أجلاً أم عاجلاً.

- اللائحة الكردية " البرزاني وطالباني " ٥٢ مقعد بنسبة ١٩ %.
- الاتحاد الوطني الكردستاني ٥ مقاعد " أصوليون سنة ".
- جبهة التوافق العراقية ٤٤ مقعد وتضم كل من الحزب الإسلامي، مؤتمر أهل العراق، مجلس الحوار الوطني بنسبة ١٦ %.
- القائمة العراقية الوطنية " أياد علاوي " وتضم علمانيين من الشيعة والسنة ٢٥ مقعد بنسبة ٩ %.
- الجبهة العراقية للحوار الوطني " صالح المطلق " ١١ مقعد بنسبة ٤ % وهي من السنة وقرية أكثر من المقاومة، وقد وصف جلال الدين الطالباني " الزعيم الكردي " صالح المطلق بأنه مع المقاومة ليلاً، ومع العمل السياسي نهاراً ومن ثم لا يرضى بدخوله الحكومة ضمن أي ائتلاف!!.
- كتلة المصالحة والتحرير " مشعان الجبوري " ٣ مقاعد "سنة ".

- قائمة رساليون " من التيار الصدري " ولكنها فضلت الدخول مستقلة عن قائمة الائتلاف العراقي الموحد كنوع من الاحتجاج على مشاركة التيار الصدري في تلك القائمة ٢ مقعد " شيعة " .

مقعد واحد لكل من

- قائمة الألوسي.

- الليزيديون.

- التركمان.

- المسيحيون.

وقد قدمت كل من لائحة الائتلاف العراقي الموحد، والقائمة الكردية اعتراضاً على طريقة توزيع المقاعد التعويضية " ٤٥ مقعد " .

كما أعلنت حالة الطوارئ وحظر التجول في المحافظات والمدن السنية عقب إعلان النتائج لوجود إحساس بأن النتائج لا ترضي السنة العرب.

قراءة نتائج الانتخابات، تقول مباشرة أن الشيعة هم الفائز الأكبر - رغم عدم رضاهم - فهم قد حصلوا على ١٢٨ مقعد للائتلاف العراقي الموحد، ٢ مقعد لتيار رساليون، وأن الفائز أيضاً إيران، فقد نجح الإيرانيون في كسب ولاء معظم عناصر الائتلاف، ومن ثم الحكومة القادمة، وأن أمريكا خسرت، لأنها راهنت على أياد علاوي وكانت تريد حكومة تتكون من أياد علاوي، والقائمة الكردية، مع قائمة التوافق السنية وآخرين، ولكن هذا مستحيل الآن لأن قائمة صالح المطلق ترفض ذلك، وهي أصلاً قد حصلت على مقاعدها الإحدى عشر من خلال تعاطفها مع المقاومة، ورفضها للتعاون مع أي حكومة توالي أمريكا مما دفع بعض الناصبيين السنة العرب للانصراف عن قائمة التوافق إلى قائمة المطلق.

ولأن الائتلاف العراقي الموحد قد حصل على ١٢٨ مقعد الأمر الذي يعني استحالة تجاهله، ومن الطبيعي أن يكون رئيس الوزراء من ذلك الائتلاف، وأباد علاوي ذاته لم تحصل قائمته إلا على ٢٥ مقعد.

من الخاسرين أيضاً العرب السنة وصحيح أنهم حصلوا على ٤٤ مقعد بجبهة التوافق، و ١١ مقعد للجبهة العراقية للحوار الوطني، و ٣ لكتلة المصالحة والتحرير أي حوالي ٥٨ مقعد، أي أكثر من الأكراد " ٥٢ للتحالف الكردي - ٥ للاتحاد الإسلامي الكردستاني أي ٥٧ مقعد " مع الأخذ في الاعتبار أن الأكراد سنة أيضاً، ولكن التحالف الكردي " ٥٢ مقعد " موالي لأمريكا على طول الخط، وأن الاتحاد الإسلامي الكردستاني أقرب إلى العرب السنة.

وعلى كل حال فإن ٥٨ مقعد لا تمثل النسبة السكانية للسنة فهم أكثر من ذلك بكثير، ولكن طريقة توزيع المقاعد على المحافظات تم بطريقة معينة تميل إلى الأكراد والشيعة على حساب السنة العرب، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن مدينة دهوك الكردية نسبة المسجلين في قوائم الناخبين إلى نسبة السكان فيها ٩٠ % وهذا طبعاً مستحيل بدون تزوير مسبق لأنه لا يمكن أن يكون عدد البالغين سن الانتخابات في تلك المدينة ٩٠ % على الإطلاق وعلى كل حال فقد اعترفت البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات بوجود تزوير في الانتخابات، ولكنها أوصت باعتماد النتيجة وعدم إعادة الانتخاب وبديهي أن هذا التزوير يفسد المسألة الانتخابية برمتها، والتزوير كان سابقاً للانتخابات بمعنى تسجيل الناخبين، توزيع الحصص على المحافظات بطريقة ضد مصلحة العرب السنة، استخدام الجيش والشرطة في منع الناخبين السنة من الوصول إلى لجان الاقتراع، العمليات العسكرية الأمريكية ضد المدن السنية... إلخ.

لا بد هنا من الإشارة أن المقاومة لم تمارس أي عمل لمنع الانتخابات وتركت للناخبين السنة حرية الإدلاء أو عدم الإدلاء بأصواتهم وكذا فعلت هيئة

علماء المسلمين المقربة من المقاومة، وإن كان رأي هيئة علماء المسلمين ودوائر المقاومة أن المقاطعة أفضل وقد ثبت ذلك بالفعل، فالذين راهنوا على العملية الانتخابية وخاصة جبهة التوافق، والذين أيدوا مسودة الدستور ومن ثم سمحوا بالتزوير أو كانوا غطاء لتزوير نتائج استفتاء الدستور، ومن ثم استكمال العملية السياسية أخذوا جزاء سنمار، فقد انحسروا في رقم ١٥ - ٢٠ %، وعبد العزيز الحكيم رئيس كتلة الائتلاف العراقي الموحد، أعلن أنه لن يتم تغيير جوهر في الدستور، ناسفاً بذلك ادعاءات أو قل أماني الحزب الإسلامي بأنه وافق على مسودة الدستور لكي يكون قادراً فيما بعد على طلب تغيير بعض المواد فيه، وعبد العزيز الحكيم أيضاً، ودوائر مقربة من الائتلاف أو ناطقة باسم هذا الائتلاف رفضت فكرة حكومة وحدة وطنية، وهي التي يطالب بها الحزب الإسلامي، وهو نوع من الاستجداء لا يليق بالسنة العرب، ومع ذلك صرح عبد العزيز الحكيم بأن فكرة حكومة الوحدة الوطنية هي نوع من قراءة الفاتحة على الديمقراطية والانتخابات، وأنه مع فكرة تشكيل حكومة مشاركة وطنية. وهكذا فإن أحلام وآمال المراهنين على المشاركة في العملية السياسية من العرب السنة قد تحطمت، وحتى لو تم تشكيل حكومة وحدة وطنية كما يريد هؤلاء، أي إعطائهم حقائب وزارية أكبر قليلاً من حجمهم الانتخابي حسب النتائج، فإن الأمر لن يعدو في النهاية نوع من التوريط في ضرب المقاومة بأيدي سنة بالإضافة إلى الشيعة والأكراد، وهو ضد مصلحة العراق طبعاً وضد مصلحة العرب وضد مصلحة الإسلام، لأن المقاومة هي الأسلوب الوحيد الصحيح لإجلاء الاحتلال.

يبقى أن نقول العراق يعود إلى المربع صفر، وأن الأمور تسير باتجاه الفرز بين مقاومين للاحتلال وموالين للاحتلال، وأن الأمور ستتطور في اتجاه فرز المزيد من القوى لصالح مشروع المقاومة، لأن الصدام والخلاف بين إيران وأمريكا على موضوع الملف النووي الإيراني بات وشيكاً، ومن ثم فإن

الموالون لإيران في العراق سيضطرون للاقتراب من المقاومة ويمكن أن يكون فرز القوى حسب درجات ذلك الولاء في قطاع الشيعة تحديداً، ومن ثم فالتيار الصدري مرشح لذلك بدرجة أكبر ثم حزب الدعوة، ولكن ولقاء المجلس الأعلى لإيران لن يكون كافياً للخروج من الخندق الأمريكي وكذلك التحالف الكردي بالطبع، بالإضافة إلى معظم السنة، وهذا الفرز الجديد سيصبح الموضوع الأهم، وربما يفجر العملية السياسية برمتها على رؤوس الأمريكان وعمالهم.

الإرهاب ظاهرة عابرة أم بنيوية

ما أسهل أن ندين الإرهاب، وكفى الله الباحثين شر البحث والتحليل والتمحيص والتدقيق... ولكن هذا بالطبع لا يحل المشكلة، بل ربما يزيدها أواراً واتساعاً.

ربما يكون سؤال الوقت هو كيف نقضي على الإرهاب وهذا بالطبع يقتضي أولاً فهم الظاهرة من داخلها والبحث عن أسبابها الحقيقية ومن ثم وضع الحلول الصحيحة، والغريب هنا أن الذين يتصدون - حتى الآن - لوضع حلول وعلاج للظاهرة، لا يفهمونها عن سوء قصد أو سوء فهم، بل إنهم يضعون صورة من مخيلتهم عن الإرهاب وأسبابه وعناصره ومن ثم يحاربون تلك الصورة المتخيلة التي رسموها بأنفسهم أو تمنوا أن تكون كذلك، وهذا نوع من الخطأ العلمي والموضوعي.

وبديهي أنه لا بد من رسم صورة حقيقية عن الإرهاب وعناصره وأسبابه إذا كان الهدف بالفعل هو القضاء على الظاهرة أو حتى تحجيمها إلى أقصى حد ممكن. الأكثر من ذلك أن الذين يحاولون أن يرسموا صورة حقيقية عن الإرهاب وأسبابه وعناصره عادة ما يتم اتهامهم بأنهم يبررون لهذا الإرهاب،

ومع كل حدث يصرخ دعاة الصورة المتخيلة - كفي تبريراً، كفي تبريراً فيضطر الآخرون للسكوت بحثاً عن السلامة أو خوفاً من اتهامهم بالإرهاب أو وضعهم على قائمة المستهدفين أمنياً.

المسألة بالطبع تقتضي أولاً قدراً من الموضوعية والشجاعة بصرف النظر عن الرأي في الإرهاب، فينبغي مثلاً أن ندرك مثلاً أن الإرهابيون هؤلاء إناس يموتون بإرادتهم - استشهاده أو انتحاراً - استشهاده من وجهة نظرهم، وانتحاراً من وجهة نظر الآخرين ومن ثم فلا يمكن أن نتصور أنهم مجرد قوم مأجورون يبحثون عن المال، ثم إن لهم مطالب سياسية أو خلفية سياسية معينة - وحتى ولو كانت خاطئة - فإنهم ليس مجرد مجرمين يمارسون الإجرام بالوراثة أو السليقة أو أنهم بلا خلق ولا دين ولا ضمير... إلخ من الأوصاف التي تقال لهم بمناسبة وبدون مناسبة، فتدفعهم إلى المزيد من الإرهاب وتدفع آخرون للتعاطف معهم وهكذا فإن من العلمية والموضوعية أن نبحث في الظاهرة كما هي لا كما نتمناها، وأن نرصد بأمانة الظروف الموضوعية التي أدت إلى ظهور الظاهرة وتفاقمها، وبعد ذلك نقول ما شئنا من آراء ومن مواقف تجاهها.

وقبل ذلك ينبغي أن نجيب على سؤال هو هل الظاهرة مؤقتة وعابرة أم من المتوقع أن تستمر لفترة طويلة وهل ذلك يرجع إلى قوتها الذاتية أم إلى الظروف الموضوعية التي تغذيها.

بداية فإن الإرهاب - في رأيي - ضعيف الإمكانيات إلى حد كبير، ولا يمتلك من المعلومات الثابتة أو المتغيرة أو القدرات اللوجستية إلا أقل القليل، في مواجهة قوى عظمى، استخباراتية، إعلامية، بحثية، عسكرية ومن ثم فإن معنى شن الولايات المتحدة لما أسماه جورج بوش بنفسه حرب عالمية على الإرهاب بمشاركة كل أوروبا تقريباً، وكل العالم الرسمي تقريباً دون أن يتم استئصال

هذا الإرهاب حتى الآن، بل زيادته، معناه ببساطة أن الظاهرة ليست عابرة، بل هي بنوية تدخل في صميم الأوضاع والنظم السائدة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً في العالم المعاصر، وأنها تنبثق منه انبثاقاً، ولا يمكن القضاء عليها بسهولة.

ومن ثم فإن البحث ينبغي أن يتصل بالأوضاع التي تفرز هذا الإرهاب، وتمده بالروافد كل يوم، فإذا كان علاج هذه الأوضاع صعب أو مستحيل، فإن الاعتراف بأن هذه الظاهرة مرشحة للزيادة والنمو أمر حتمي.

يجب في رأي بداية أن نفصل بين عدة مستويات من الإرهاب، المستوى الأول ما يتصل بحركات تحرر وطني تحارب الاحتلال - وهذا أمر مشروع وطبيعي وبديهي - وإذا وصفنا تلك الحالات بالإرهاب فإننا لا ننزع عنها المشروعية، بل نعطي مشروعية للإرهاب الآخر غير المرتبط بحالات التحرر الوطني، ونقصد هنا المقاومة في فلسطين وأفغانستان والعراق.

المستوى الثاني هو ما يتصل بإرهاب القاعدة ضد قطاعات رمزية أو عسكرية أو مدنية، رمزية مثل برج التجارة العالمي، الذي يرمز إلى الرأسمالية والعولمة، وعسكرية مثل مبنى البنتاجون في واشنطن " حادث ١١ سبتمبر " ومدنية مثل حادث مدريد ١١ مارس ٢٠٠٤ ولندن ٧ يوليو ٢٠٠٥، وعليها هنا أن نرصد السبب الذي دفع القاعدة إلى ذلك - دون أن نوافق عليه - وهو أن على تلك الدول والشعوب الاستعمارية أن تذوق جزءاً يسيراً مما ذاقته شعوبنا طوال ٢٠٠ عام من الاستعمار والقهر والنهب والصهيونية وأن تلك الشعوب مسئولة عن تصرفات حكوماتها لأنها هي التي تنتجها، ومن ثم فإن عليها أن تدفع ثمن اختيارها، ويجب هنا أن نلاحظ أن القاعدة هي تنظيم، ولكنه فكرة أيضاً، بمعنى أن العمل ربما يكون بأوامر من مركز القاعدة، أو كنوع من الإرشاد الفكري والسياسي، أو بدون أي شيء من ذلك فيمكن لأن مجموعة من

الناس تشعر بالاستفزاز الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الحضاري أن تقرر هدم المعبد على من فيه، بعد أن وجدت ظهرها - أو شعبها أو أمتها أو ثقافتها... إلخ إلى الحائط.

النوع الثالث هو الإرهاب ضد دول عربية وإسلامية مثل ما يحدث في السعودية ومصر والمغرب، وأعتقد أن هذا إما نوع من الاختراق الأجنبي للقاعدة بطريقة أو أخرى، أو نوع من الخلل المنهجي في تفكير القاعدة، وهو مرشح للانحسار لصالح النمطية الأولى، على أساس أن الظروف الموضوعية - وهي حقيقية - التي أفرزت هذا الإرهاب مثل انسداد طرق التعبير والتغيير السلمي والظلم الاقتصادي والاجتماعي، والبطالة والفساد والرشوة والفقر، والتبعية للأمريكان، الصلح مع إسرائيل... إلخ، كلها عوامل حقيقية، ولكن هناك إدراك متزايد لدى جماهير تلك الجماعات أن هذه الأعمال لا تحظى بقبول جماهيري أولاً، وكذلك وجود الإدراك بأن الاستفزاز الحضاري والديني والثقافي مع الأمريكان والإسرائيليين هو التناقض الصحيح والجوهري والحقيقي، وأنه يجب مواجهة رأس الثعبان بدلاً من ذيله، وأنه ربما يستفيد الأمريكان والإسرائيليون من هذا النوع من الإرهاب ومن المفروض أنهم العدو الأهم في هذا الصدد.

إذاً فإن النوعين الأول والثاني للإرهاب مرشحان لالتساع على عكس الإرهاب الثالث، لأن إصلاح أوضاع الدول العربية والإسلامية الداخلية ممكن ومطلوب من الجميع الآن بما فيهم السادة الأمريكان لأنهم يتصورون أن هذا الإصلاح جزء من علاج ظاهرة الإرهاب ومن ثم فالأسباب الموضوعية تنقلص.

أما النوع الأول فإنه يتصل بقضايا من المستحيل على الغرب وأمريكا حلها مثل زوال إسرائيل، وعدم زوال إسرائيل يعني أن هناك باستمرار من يجد

النص الديني الصحيح لمواجهةها، وكذلك الدوافع الوطنية والقومية والمصلحية، وقضايا من الصعب جداً حلها في المنظور القريب والمتوسط ومثل احتلال العراق وأفغانستان، لأن إنهاء هذا الاحتلال يعني إنهاء المشروع الإمبراطوري الأمريكي في العالم، وهزيمة أمريكا وبداية تراجعها وهو أمر صعب جداً بالطبع.

النوع الثاني هو الأشد خطورة والمرشح أكثر للتعقيد والتفاقم لأنه مرتبط بشكل وبنية العالم، العالم الذي يحظى فيه ١٠ % بـ ٨٠ % من الثروة، عالم الرأسمالية والعولمة، وعالم فيه ٨٠ % جوعى ومرضى، وهؤلاء يرون الآن أن فترة الاستعمار والنهب هي السبب، وكذلك نظام التجارة الدولي الحالي، ومن ثم فإن الرغبة في الانتقام من هذا العالم أو الكبار رغبة موجودة، والانتحار أو الاستشهاد هو الطريق السهل، سواء عن طريق الهجرة غير الشرعية التي يغار فيها الناس بحياتهم بحثاً عن مشاركة الأغنياء في جزء من اللقمة، بدلاً من الموت ساكنين جوعى ومقهورين أو بتنفيذ عمليات عشوائية ضد المدنيين، ولا شك أن تلك القاعدة من البشر يُعتبرون زائداً لا ينضب لفكرة القاعدة، بالإضافة طبعاً إلى أسباب أخرى تتصل بالشعور بالمهانة الحضارية والسياسية والدينية والوطنية لدى شعوب العالم عموماً والمسلمين خصوصاً.

وفي الحقيقة فإن القاعدة لم تكن صاحبة فكرة الانتقام عن طريق العنف، فمن يتذكر مؤتمر "دربان" في جنوب أفريقيا عام ٢٠٠١ قبيل حادث ١١ سبتمبر، الذي رفض فيه الأغنياء فكرة تقديم تعويضات لأفريقيا مثلاً وتغيير نمط التجارة الدولي، ودعا عدد من منظمات المجتمع المدني وقتها إلى شن حرب مسلحة وعنف ضد تلك الدول، ربما تكون القاعدة قد سمعت بهذا الكلام أو لم تسمع به، ولكنه تعبير عن جو عام يسود العالم، وبديهي أن الرأسمالية آلية قد انفصلت عن أصلها النظري والفلسفي، ولم يعد من الممكن وقف عملها أو

تهذيبها حتى لو أراد كل الرأسماليين ذلك أنها مثل الوحش الذي انطلق من عقله ولم يعد من رباه قادراً على السيطرة عليه، وطالما كان الأمر كذلك فإن الإرهاب سيظل نوع من رد الفعل غير المسئول عن تلك الحالة، ومن المهم هنا أن نرصد أن بيانات قادة القاعدة راحت تدرك هذا البعد شيئاً فشيئاً وتطورت لغتها من نوع من البيان الغيبي إلى بيان يحمل سمات حضارية وسياسية واجتماعية أحياناً، بل ومن الممكن تصور أن تلك البيانات سوف تخاطب يوماً جمهور البشر عموماً بصرف النظر عن الدين، بمعنى أن تتبنى مطالب كل فقراء ومستضعفي العالم مسلمين وغير مسلمين، بل من الممكن أن نتصور يوماً أن القاعدة قد أصدرت بياناً أعلنت فيه أنها مستعدة إلى التوقف عن العنف تماماً مقابل شطب ديون الدول الفقيرة، وتخصيص ٥٠ % من دخل الدول الاستعمارية لصالح الدول التي استعمرتها، وتغيير نمط التجارة الدولي، فضلاً عن الانسحاب من فلسطين والعراق وأفغانستان.

المسألة السورية

أصبح هناك الآن في الواقع الدولي والإقليمي ما يسمى بالمسألة السورية، على غرار المسألة العراقية، ويصدر قرار مجلس الأمن رقم ١٦٣٦ الداعي إلى تعاون غير مشروط من سوريا مع لجنة التحقيق الدولية فإن المسألة قد بدأت تأخذ أبعاداً حرجية، وهذه الأبعاد الحرجية وصلت إلى أقصاها بطلب لجنة التحقيق الحديث مع الرئيس السوري نفسه في موضوع اغتيال الحريري، ولعل المتحدثة باسم لجنة التحقيق استخدمت كلمة اللقاء أو الحديث مع الرئيس السوري بدلاً من كلمة التحقيق أو استجواب الرئيس السوري ويمكن للولايات المتحدة عن طريق لجنة التحقيق استخدام ورقة توريط أو عدم توريط الرئيس

السوري نفسه في الموضوع على حسب استجابة النظام السوري للطلبات الأمريكية، وبديهي أن الولايات المتحدة ومعها لجنة التحقيق لا تريدان محاكمة السوريين على جريمة اغتيال الحريري بقدر ما تريد استخدام تلك المسألة في ابتزاز النظام السوري وإخضاعه للمطالب والتصورات الأمريكية والصهيونية بخصوص التسوية في المنطقة، والقضاء على حركات المقاومة " حماس والجهاد " ومساعدة أمريكا في العراق وغيرها، ومن المفيد هنا أن نضع موضوع الاعترافات المفاجئة لنائب الرئيس السوري " عبد الحليم خدام " حول أن النظام السوري برمته بما فيه الرئيس الأسد ضائع في موضوع اغتيال الحريري، وأن قراراً بحجم اغتيال الرئيس الحريري لا يمكن صدوره إلا بموافقة وعلم النظام السوري بالكامل وأن هناك فساداً بالمليارات في سوريا وفي لبنان تحت الحكم السوري والغريب أن عبد الحليم خدام الذي أمسك بالملف اللبناني طويلاً، واستمر قرابة العشرين عاماً نائباً للرئيس السوري سكت طوال هذه الفترة على ممارسات النظام السوري داخل سوريا ولبنان أو قل سكت على نفسه، وإذا به بعد كل هذه المدة يقدم نفسه بديلاً للنظام السوري باستخدام صهوة ضمير مشكوك فيها، ومن الطبيعي والحالة هذه أن نحاول وضع النقاط على الحروف، لأن أي خطأ تكتيكي أو استراتيجي من سوريا يمكن أن يقود إلى كارثة.

بداية فبان تواتر صدور قرارات دولية ضد العرب والمسلمين مثل العراق وسوريا والسودان وقبلهما ليبيا، وكذلك عقوبات أمريكية بحق هذه الدول وغيرها عن طريق قرارات من الكونجرس الأمريكي قانون معاقبة سوريا مثلاً يعني أن هناك انتهاكاً واضحاً لسيادة الدول من قبل أمريكا والمجتمع الدولي، ويعني أن العولمة بدأت تأخذ مساراً خطيراً على مستوى تقديم ما يسمى بالعدالة الدولية - الأمريكية - على سيادة

الدول، وهذا متغير مهم وخطير ينبغي أن نأخذه في الاعتبار، ولا يعني هذا القبول به أو الانصياع له، بل العكس هو الصحيح على طول الخط، ويعني أيضاً أن الأمم المتحدة أصبحت مجرد آلية وأداة في تنفيذ مشروع الهيمنة الغربي الأمريكي الصهيوني، بل وصل الأمر إلى حد أن تصوت دولة عربية الجزائر مع قرار ١٦٣٦ المتصل بدولة عربية أخرى هي سوريا والأمر يصل إلى حد الملهاة والمأساة معاً، والأفضل من كل النواحي للدول العربية والإسلامية الانسحاب من الأمم المتحدة، لوضع أنفسنا أمام الحقيقة ومن ثم تحمل المسؤولية في الاتجاه الصحيح بدلاً من أن نشهد على أنفسنا شهادة زور، وتحمل عبء دبلوماسي لا قيمة له، بل هو ضار بنا وبمستقبلنا، ووضع العالم أمام حقيقة ازدواج المعايير، فلما أن تعرف أنه لا قيمة له أمام أمريكا أو تنهار تلك الأمم المتحدة المزعومة.

ويتصل بالمسألة في هذا السياق أن دولاً مثل الصين وروسيا تصوت على قرارات ضدنا، فهما لم يستخدمتا حق الفيتو المتاح لهما لإسقاط تلك القرارات، وعلينا أن ندرك أن التناقضات بين هذه الدول وبعضها هي تناقضات ثانوية، وبما أننا لا نملك قوة ضغط معتبرة، فإن المصالح الاقتصادية والسياسية بين هذه الدول سوف تحل على حسابنا أساساً، وهذا درس معروف تاريخياً لفرنسا تعاونت مع أوروبا ضد مشروع محمد علي في عام ١٨٤٠ بعد أن تعاونت طويلاً مع محمد علي، ولكن في اللحظات الحاسمة يصطف هؤلاء جميعاً في خندق واحد، وحدث شيء مماثل في عام ١٨٨٢ فقد فضلت فرنسا السماح لإنجلترا باحتلال مصر وذبح الثورة العربية على انتصار مشروع الثورة العربية وصعود قوة إسلامية شابة في ذلك الوقت، وقد ضحت فرنسا في ذلك بمصالح كبيرة في مصر لحساب إنجلترا، وقال وزير

خارجيتها يومئذ مهناً للإنجليز بالانتصار على الجيش المصري: إنه يفضل ترك الكعكة للإنجليز من صعود قوة إسلامية شابة في مصر، نفس الأمر تكرر بحذافيره مع الحركة الوطنية المصرية مصطفى كامل الذي راهن على الدعم الفرنسي ضد الاحتلال الإنجليزي، وبذل في ذلك جهداً كبيراً، إلا أن فرنسا خذلتها عندما وقعت الاتفاق الودي مع إنجلترا عام ١٩٠٤ وتكرر الأمر مع الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٦٧، ومع فرنسا ذاتها في حرب الخليج الأولى والثانية ومع فرنسا وألمانيا في حرب الخليج الثالثة، تداعيات الضغط الأمريكي الفرنسي الدولي على سوريا أثبتت أن الحكومات العربية، وجامعة الدول العربية، التي ذهب أمينها العام إلى العراق لإنقاذ المشروع الأمريكي، عاجزة تماماً أو بالأحرى ماتت، فحتى ورقة التوت نزعتها الحكام العرب، فقد رفضوا عمل مؤتمر قمة عربي دعت إليه سوريا وكانت الحجة المعلنة أحياناً والمبطنة أحياناً أخرى هي وجود علاقات مع أمريكا وفرنسا وبريطانيا سوف تتضرر من عقد مثل هذا المؤتمر!!.

وهكذا فإن الحقائق الموضوعية على الأرض، تقول: إن هناك تحركاً دولياً ضد سوريا، تقوده أمريكا، ومعها فرنسا وإنجلترا وأن دولاً مثل الصين وروسيا لن تفعل شيئاً، وأن الحكومات العربية، وجامعة الدول العربية في حالة غيبوبة أو موت، وأن تقرير ميليس، والقرار الدولي الداعي إلى التعاون مع ميليس، وتسليم كل من يطلب للتحقيق وأن يكون هذا التحقيق خارج سوريا، وأن الأسماء المطلوبة للتحقيق هي من العيار الثقيل، وهذه القائمة تضم ١٤ مسئولاً سورياً كبيراً مثل صهر الرئيس السوري ورئيس المخابرات العسكرية آصف شوكت ورؤساء استخبارات سوريين عملوا في لبنان... إلخ... وبكلمة واحدة فإن النظام بكامله مطلوب.

وهكذا فإن المسألة شديدة الصعوبة على النظام السوري ولأن المسألة صعبة، فإن النصائح المسمومة والمريبة بدأت تظهر، فهناك من يدعو النظام السوري إلى التسليم بكل الطلبات الأمريكية، طرد المقاومة الفلسطينية من سوريا، التخلي عن الجولان، التطبيع مع إسرائيل، التعاون مع أمريكا ضد المقاومة العراقية، وهناك من يدعو فقط إلى التعاون مع التحقيقات لتجنب مصير بغداد، والحقيقة أن هذه النصائح مسمومة ومريبة، فالتعاون والخضوع لن يجنبا النظام السوري مصير بغداد، بل العكس هو الصحيح فالرفض منذ البداية أفضل من تسليم الأوراق ورقة بعد الأخرى، ومن ثم تصبح سوريا بلا أوراق فيتم الإطاحة بالنظام بالغزو أو بغير الغزو، والحقيقي والصحيح أن المواجهة أفضل، لأن سوريا تملك أوراقاً بالفعل فهناك الخوف الأمريكي من تكرار اندلاع المقاومة في سوريا على غرار العراق مع العلم أن ٩٠ % من سكان سوريا هم من السنة!! ولو اندلعت المقاومة في سوريا فإن المنطقة كلها سوف تشتعل تحت أقدام الأمريكيين وهناك حركتا حماس والجهاد الفلسطينيتان وهناك أيضاً حزب الله حليف سوريا التقليدي، وهناك الجماهير العربية والإسلامية التي رغم صمت الحكومات، فإن تلك الجماهير خرجت من القمقم، وهناك المقاومة العراقية الباسلة التي ستكون الحاضن والعمق الاستراتيجي للمقاومة السورية وهذه حقائق يعرفها الأمريكيان جيداً، ولعل كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية قد عبرت عن ذلك بقولها أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى تغيير النظام السوري، ولكنها تسعى إلى تعديل سلوكه.

وهكذا فإن المواجهة تعني الكرامة بالتأكيد، وتعني إمكانية هزيمة المشروع الأمريكي بالكامل، وحتى لو كانت نتيجتها الخسارة فإن

الخسائر في تلك الحالة أقل بكثير من الخسائر في حالة الانبطاح.

بقى أن على الحكومة السورية أن تتصالح مع شعبها، وأن تفرج عن كل المعتقلين والمسجونين السياسيين بلا قيد أو شرط أو توزيع السلاح على جماهير الشعب السوري، وهذا كله يجعل أمريكا تفكر ألف مرة قبل الإقدام على حماقة الغزو.

* * *

أمريكا سوريا

تداعيات انتحار غازي كنعان

ترويض الأسد بدلاً من قتله

جاءت عملية انتحار وزير الداخلية السوري اللواء غازي كنعان وهو شخصية هامة جداً من ناحية ما قام به من دور معروف وخطير في لبنان تحديداً وفي لبنان وسوريا عموماً، وما ينتظر سوريا من استحقاقات يمكن أن تطلب منها عقب نشر تقرير لجنة ميليس "القاضي الألماني الذي يحقق في عملية اغتيال الرئيس الحريري". جاءت عملية انتحار اللواء غازي كنعان في مكتبه صباح يوم الأربعاء ١٢ أكتوبر ٢٠٠٥ لتطرح من الأسئلة أكثر مما تقدم من إجابات هل انتحر الرجل حقاً... أم أنه طلب منه الانتحار فوافق أم تم قتله وصدر بيان رسمي بانتحاره بأنه أطلق الرصاص على نفسه في مكتبه بالطبع علينا أن نأخذ بالرواية الرسمية السورية التي تتحدث عن انتحار الرجل لأن من الصعب إجراء تحقيق حول ملابسات الحادث داخل سوريا ذاتها. ولكن يجب رصد عدد من الأمور التي سبقت هذا الانتحار منها

- أن تسريبات إعلامية قيل أنها خرجت من لجنة التحقيق الخاصة بمصرع الحريري تتحدث عن أن الرجل قدم للجنة إبان زيارتها إلى سوريا

عدداً من الشيكات المصرفية التي كان الحريري يعطيها للواء غازي كنعان وذلك في إطار نفي الرجل إمكانية قتل الحريري الذي كان أحد مصادر رزقه، وهذا الأمر بالطبع مستبعد لأن الرجل لا يمكن أن يتهم نفسه بالرشوة حتى ولو في إطار نفي تهمة المشاركة في القتل، وقد نفى الرجل قبيل موته هذا الأمر تماماً. سنفترض أن هذا الأمر صحيح وأن الرجل وثق في لجنة ميليس ولكنها خانت الثقة وسربت الخبر مما اعتبره الرجل مساساً بسمعته ومن ثم أقدم على الانتحار.

- أن الرئيس السوري بشار الأسد كان قد صرح قبيل حادث الانتحار بيوم واحد أن من يثبت تورطه في مقتل الحريري من المسؤولين السوريين سيتم اعتباره خائناً، ومن الممكن أن اللواء غازي كنعان تصور أن لجنة التحقيق ستزج به وبآخرين من المسؤولين السوريين في موضوع اغتيال الحريري فبادر بالانتحار

- أن من الممكن أن جهات سورية رأت أن تقرير لجنة ميليس سيتطرق إلى اسم غازي كنعان الذي كان يترأس المخابرات العسكرية السورية في لبنان لمدة ٢٠ عاماً متصلة، ويقال أن شيئاً في لبنان منذ عام ١٩٨٢ لم يكن يتم بدون استشارة أوامر غازي كنعان، فهو الذي يحدد اسم رئيس الجمهورية، وأسلوب انتخابات البرلمان وأسماء قادة الجيش والقادة الأمنيين وأن كل ما حدث في لبنان من سياسات وممارسات سورية كان غازي كنعان طرفاً فيها - هذا رأي خصومه طبعاً - أما أنصاره فيرون أنه هو الذي دعم المقاومة وحمى لبنان من التمزق... الخ... وأيا كان الأمر فإنه إما كان بالفعل والي لبنان أو الحاكم الحقيقي لها، أو كان طرفاً هاماً في الموضوع يعمل لصالح سوريا ولبنان والمقاومة وفي كل الأحوال فإنه كان الطرف الأهم، ومن ثم فإنه يعرف كل شيء، وتطرق لجنة التحقيق إلى اسم قد تقود إلى أسماء أخرى وتداعيات

أخرى، ومن ثم فإن غيابه كان مطلوباً بالقتل أو بالاستتجار، ولكن الحقيقة أن هذه الرواية لم تراعي أن تداعيات وملابسات انتحار الرجل وغيابه في هذا التوقيت قد تفتح من الملفات الشائكة للحكومة السورية أكثر مما تغلق.

- يتحدث البعض عن علاقات فساد وتجارة غير مشروعة كان الرجل طرفاً فيها في لبنان، وأن الانتحار كان خوفاً من احتمال انكشاف تلك العلاقات المريبة.

- يتحدث البعض عن صفقة بين الحكومتين السورية والأمريكية كان ثمنها انتحار أو استنحار اللواء غازي كنعان

أياً كان الأمر فإن الأزمة السورية الأمريكية قفزت إلى سطح الأحداث، وكانت هناك تسريبات أمريكية وإسرائيلية بإمكانية ضرب مواقع في دمشق بتهمة وجود معسكرات تدريب للمجاهدين العرب الراغبين في الذهاب إلى العراق في تلك المعسكرات، كما صدرت تسريبات عن إمكانية وقوع عدوان أمريكي على سوريا المهم أن هناك ضغط شديد على سوريا في الآونة الأخيرة، وأعتقد أن إمكانية عدوان أمريكي شامل على سوريا أمر مستبعد، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أن تفتح جبهة شعبية جديدة للمقاومة في حالة الإطاحة بالنظام السوري، ولديها تجربة تصاعد المقاومة في العراق تمنعها من ذلك، فما بالك إذا أصبحت هناك مقاومة شعبية في العراق وسوريا وأثر ذلك على تصاعد المد الشعبي والمقاومة على حدود إسرائيل، وهكذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستفضل نوعاً من سيناريو ترويض الأسد، خلع أنياب الأسد، تقليم أظافر الأسد بدلاً من قتل الأسد وهو ما أعلنته كونداليزا رايس عدة مرات ونفيها لإمكانية غزو سوريا، مع التأكيد في كل مرة أن الولايات المتحدة غاضبة على سوريا بسبب عدم إغلاق حدودها أمام تسلل المجاهدين العرب إلى العراق. وقد نفى الرئيس الأمريكي جورج بوش أن إدارته تعمل على التخلص

من النظام السوري وتؤكد تصعيد الضغوط لتغيير سلوكه في العراق ولبنان وصحيح أن الثقة في تصريحات بوش ليست كاملة خصوصاً مع ضغط اليمين الأمريكي المحافظ لشن حرب على سوريا، ولكن أوضاع القوات الأميركية في العراق، وكوارث الأعاصير داخل أمريكا تجعل من الصعب توفير جنود ونفقات إضافية للقيام بتلك المغامر في المدى القريب، وما دام الغزو مستبعداً في المدى القريب فإن خطة الإدارة الأمريكية تقوم على محاولة ترويض النظام السوري ودفعه باتجاه التعاون معها في حصار المجاهدين العرب في العراق، وكذا التخلي عن حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، وتعتمد الإدارة الأمريكية في ذلك على خلق آلية ديناميكية مؤثرة من خلال لجنة التحقيق الدولية الخاصة باغتيال الحريري من أجل الضغط على النظام السوري لتغيير سلوكه، وأن هذه الآلية ستتصاعد مع نشر تقرير لجنة ميليس التي يرى الأمريكيون تسريب بعضاً من مضامينها وتأخير نشرها رسمياً فترة معينة لتحقيق أكبر قدر من من الابتزاز للنظام السوري. والتلويح بإمكانية القبض على بعض المسؤولين السوريين أو توجيه تهم لهم بالمشاركة في عملية الاغتيال " تكرار التجربة الليبية في حادثة لوكيربي " ومن ثم وضع النظام السوري تحت الضغط المستمر وفي هذا الإطار، إطار الضغط على سوريا، ونزع أوراقها، فإن الإدارة الأمريكية كانت قد قامت مؤخراً بتحريك رجالها في لبنان ضد الفلسطينيين، وتحديداً حماس والجهاد والجمعة الشعبية بحجة جمع سلاح الفلسطينيين، والهدف منه طبعاً نزع سلاح حماس والجهاد والجمعة الشعبية وتصفية معسكراتهم في لبنان أي الضغط على سوريا من خلال إضعاف تلك المنظمات الداعمة لسوريا عادة. عملية الكر والفر بين الولايات المتحدة وإسرائيل وفرنسا إلى حد ما، من ناحية والحكومة السورية من ناحية أخرى ستستمر وتتصاعد في الفترة القادمة، ويجب على الحكومة السورية وحلفائها أن يدركوا أن تقديم التنازلات لن تجعل أمريكا تكف عن الضغط، بل إن هذه

التنازلات سوف تزيد الذئب جوعاً، ومن ثم طلب المزيد بلا نهاية والأفضل وقفة رفض وصمود واضحة وليكن ما يكون واعتقد أن ورقة المقاومة، وورقة المقاومة الشعبية ستجعل أمريكا تفكر ألف مرة قبل الإقدام على حماقة الغزو ومن ثم فإن مسلسل التنازلات غير أخلاقي أولاً، وغير عقلائي ثانياً.

هل تنزلق لبنان إلى الحرب الأهلية

المعادلة اللبنانية شديدة الحساسية وربما الهشاشة وأي خطوة غير محسوبة أو محسوبة بطريقة خاطئة ربما تقود إلى انهيار صيغة التعايش اللبناني، وربما يعيد البلاد إلى الحرب الأهلية من جديد. وإذا كان اللاعبون الأساسيون في المعادلة اللبنانية يفهمون طبيعتها ومن ثم يحرصون على عدم قطع شعرة معادية، فإن التقاطعات الدولية والنفوذ الأمريكي الفرنسي المتزايد في لبنان، وتداخلات الكيان الصهيوني، ومعادلات أخرى كثيرة متصلة بالحسابات الأمريكية في العراق، والتوتر الأمريكي الغربي الإيراني على الملف النووي الإيراني، ونجاح القوى الموالية لإيران في الانتخابات العراقية وظهور فجوات واسعة بينها وبين سلطات الاحتلال الأمريكي بعد أن كان التحالف مع سلطات الاحتلال هو الأساس في المسألة. وهو ما كشف عنه خليل زلماي زاده السفير الأمريكي في العراق الذي قال أن أمريكا ليست مستعدة لإنفاق أموال دافع الضرائب الأمريكي لصالح حكومة طائفية " يقصد التحالف العراقي الموالي لإيران "، ومن ثم رد عليه إبراهيم الجعفري قائلاً أنه ليس من حق الأمريكيين تحديد أسماء الوزراء العراقيين، أي أن هناك إزاحات مستمرة على صعيد القوى السياسية العراقية ومن ثم العلاقات والصراعات الأمريكية الإيرانية، ثم المسألة السورية وهي شديدة الارتباط بلبنان وشديدة التأثير فيها، وهكذا فإن المعادلة اللبنانية التي تتأثر مباشرة بكل هذا، لأن حزب الله - أمل أو التحالف

الشيوعي في لبنان مرتبط بصورة أو بأخرى بحلف سوري إيراني، وهو ما عبر عنه صراحة السيد حسن نصر الله زعيم حزب الله، قائلاً أنه إذا كان هناك حلف إسرائيلي عربي أمريكي مع قوى لبنانية، فإننا سنكون في صف معادي لأمريكا يمتد من غزة حتى طهران مروراً بلبنان وسوريا والعراق.

كل المعادلات السابقة ظهرت تفاعلاتها في ذكرى اغتيال الحريري، فالحشد المليوني والحضور من القوى السياسية المناهضة لسوريا، أو ما يسمى بتحالف ١٤ آذار مثل تيار الحريري، وتيار ولید جنبلاط، والقوات اللبنانية "سمير جعجع" اتجهت نحو التصعيد، وفيما عدا سعد الحريري فإن الآخرون راحوا يطالبون علناً بإزاحة الرئيس أميل لحود، ونزع سلاح حزب الله، ووصفوا الرئيس السوري بشار الأسد بأنه ديكتاتور وليس دكتور. وهي أمور شديدة الخطورة بالنظر إلى الساحة اللبنانية - لأن أحداً من القوى الأخرى لن يسلم أوراقه بسهولة ومن ثم فإنها مقدمات الحرب الأهلية.

في الاتجاه الآخر فإن حزب الله - أمل قد قضا تحالفهما الانتخابي السابق مع تيار المستقبل "الحريري"، وتم إعلان تعاون حزب الله - عون، وهو حلف ليس هيناً، فالجنرال ميشيل عون يدرك أن مصالح المسيحيين الاستراتيجية هي مع نوع من التفاهم مع سوريا، وإيران وقوى الداخل اللبناني، وأن المراهنة على الحلف الأمريكي الفرنسي الإسرائيلي في لبنان قد يحول المسيحيين "الموارنة" في لبنان في النهاية إلى كبش فداء فيدفعون ثمن أخطاء الجميع ولید جنبلاط والحريري والقوات اللبنانية... إلخ. ويرى ميشيل عون أن فرصته في رئاسة الجمهورية في لبنان هذه المرة هي الأخيرة بالنسبة لعامل السن ومن ثم فإن على الآخرين إذا أرادوا التنسيق معه أن يوافقوا على أن يكون البديل لأميل لحود ميشيل عون وليس أحداً آخر، ومن ثم فهو برفض الإطاحة بالرئيس أميل لحود.

أسباب التصعيد ترجع إلى عوامل الضغط، أو الاستقواء بالأمريكان والفرنسيين، وترجع إلى إحساس وليد جنبلاط بأن ظهره إلى الحائط، وأن السوريين سوف يقتلونه عاجلاً أو آجلاً، ومن ثم فليس هناك إلا الموت أو المضي قدماً إلى الأمام باتجاه التصعيد مع سوريا، وتيار الحريري متردد ويدرك أنه وقع في مأزق بين شقي رحى، أما سمير جعجع فالمسألة انتقام شخصي، وعلى كل حال فإن كثيراً من رموز تيار ١٤ آذار يعيش خارج لبنان ويأتي إلى لبنان في المناسبات زائراً رغم كونهم قيادات حزبية لبنانية وأعضاء في البرلمان، وهذا يعني أنهم مدركون لحقيقة الوضع على الأرض، ومدى النفوذ السوري داخل لبنان رغم انسحاب القوات السورية!!.

تصعيد الأزمة عبر عن نفسه في المطالبة بإقالة الرئيس اللبناني أميل لحود، الذي تم التمديد له من البرلمان السابق إلى شهر أكتوبر ٢٠٠٧، والرجل تمسك بهذا التمديد، والكنيسة المارونية من ناحيتها لا تريد الإطاحة به ليس حباً فيه، بل للمحافظة على هيبة مؤسسة الرئاسة اللبنانية التي هي من حق الموارنة طبقاً للأعراف اللبنانية منذ الاستقلال، ومن ثم فإنها تدعو إلى الإطاحة به عبر الطرق الدستورية، وهذا صعب جداً لأنه يحتاج إلى ثلثي عدد النواب في البرلمان اللبناني أي ثلثي العدد ١٢٨ أي أكثر من ٨٥ نائباً وليس هناك هذا العدد في القوى البرلمانية المعادية لأميل لحود فتحالف ١٤ آذار لا يمتلك إلا ٧٣ مقعد، وهكذا فليس أمام القوى الراغبة في الإطاحة بعون إلا التلويح بتسيير المظاهرات وتنظيم الإضرابات واحتلال مقر الرئاسة بالجماهير وطرد أميل لحود من القصر، وهو سيناريو لن يقف الآخرون متفرجون تجاهه لأنه قد يكون بداية الحرب الأهلية، ثم إنه سيناريو يسقط هيبة مؤسسة الرئاسة وهذا ما لا تريده الكنيسة المارونية البعض يطرح سيناريوهات أخرى مثل استصدار قرار من مجلس الأمن بعدم مشروعية مد رئاسة لحود أصلاً.

حزب الله من جهته والقوى المتحالفة معه ترى أن الإطاحة بلحود هي مقدمة لنزع سلاح حزب الله، وهذا خط أحمر بالنسبة للحزب ومن ثم فإن المسألة حتى ولو جاءت عن طريق دولي يعني الاقتراب من الحرب الأهلية، وصحيح أن سعد الحريري لم يتطرق إلى نزع سلاح حزب الله، ولكن كل من وليد جنبلاط وسمير جعجع قالوا ذلك مباشرة وعلناً ودون لف أو دوران. من جهة الرئيس أميل لحود، فإنه متمسك بالبقاء حتى آخر لحظة ويرى أن إقالته لا بد أن يسبقها انتخابات برلمانية جديدة، سوف تأتي بالضرورة ببرلمان مغاير نتيجة تغير الظروف والتحالفات، بل أكثر من هذا فإن الرئيس أميل لحود يتهم الرئيس الفرنسي جاك شيراك بالتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية والإشراف على خلية تعمل على إسقاطه. وهكذا فإن لبنان يدخل إلى المناطق الحمراء، في ظل مناخ معقد، وبيئة دولية وإقليمية تتغير بسرعة وفي اتجاهات لا يمكن السيطرة عليها، وبما أن لبنان يقوم على توازن دقيق بين قوى دينية وطائفية وسياسية كثيرة ومتضاربة، فإن احتمال الانزلاق إلى الحرب الأهلية احتمال وارد جداً.

العنصرية والظلم الاجتماعي في الحضارة الأوروبية

بمناسبة انتفاضة المهشين في فرنسا

جاءت الانتفاضة في العاصمة الفرنسية وعدد كبير من المدن بها والتي قام بها في الأغلب الأعم جماهير تنتمي إلى الجيل الثاني والثالث من فرنسيين من أصول عربية وإسلامية " حوالي ٦ مليون يحملون الجنسية الفرنسية " الذين يسكنون الضواحي الفقيرة والذين يعانون من الفقر والبطالة والتهميش، بالإضافة إلى حوالي مليون من أصل إفريقي شاركوا معهم في الانتفاضة جاءت هذه الانتفاضة لتعيد من جديد عدداً

من القضايا وتلفت النظر أيضاً إلى العديد من المتغيرات.

من حيث القضايا التقليدية، فإن ثورة هؤلاء المهمشين كشفت عن استمرار العنصرية داخل البيت الأوروبي وأن كل المكتسبات القانونية في هذا الصدد، ومحاولات الإدماج المزعومة لم تكن إلا قشرة خارجية تخفي فكراً وسلوكاً عنصرياً فجاً، يجد في كل مرة ضحاياه، مرة السود والأفارقة، ومرة العرب والمسلمين، أي أن أوروبا التي اضطهدت دائماً غير الأوروبي مثل إبادة الهنود الحمر في أمريكا والأبورجيين في أستراليا، واسترقت السود، واضطهدت اليهود - بصرف النظر عن حجم هذا الأمر وتداعياته - لم تشف من هذه العلة العنصرية، وأنها تمارسها اليوم ضد العرب والمسلمين حتى ولو كانوا من أصل فرنسي أو أمريكي... إلخ...

ثورة المهمشين في فرنسا أوضحت حقيقة أن عدداً هائلاً من الفرنسيين - حتى ولو كانوا من أصل إفريقي أو عربي أو مسلم أو غير فرنسي عموماً - يعيشون على هامش المجتمع، وأن هذا المجتمع فشل في إدماجهم في نسيجه أو رفض أن يدمجهم عن طريق تركهم نهياً للبطالة والفقر والأوضاع الاجتماعية المتردية، وهنا فالمسألة مركبة هناك تهميش لأعراق معينة، وهناك ظلم اجتماعي أيضاً، أي أن الرأسمالية المتوحشة - في زمن العولمة - والعنصرية بعد حادث ١١ سبتمبر اشتركتا معاً في الوصول إلى تلك الأوضاع وهذا يعني أن علاج المشكلة لا يكون إلا بالقضاء على العنصرية شكلاً ومضموناً، والقضاء على الظلم الاجتماعي، وليس عن طريق الإجراءات البوليسية، أو عن طريق وصف ساقط ومخادع هو وصف وزير الداخلية الفرنسي " ساركوزي " بأنهم حثالة، وحتى لو كان ساركوزي

يريد إرضاء اليمين الفرنسي لأسباب انتخابية فإن المصطلح يعبر عن وجود عنصرية متغلغلة في تلافيف العقل الفرنسي، ومن ثم فإذا كانت فرنسا هي بلد النور والحرية والثورة الفرنسية صاحبة شعار " حرية - إخاء - مساواة " فإن الأمر سيكون أسوأ في غير فرنسا، وهذا يعني أن العنصرية جزء لا يتجزأ من القيم الحضارية الغربية. خاصة وأن استخدام مصطلح " حثالة " لم يؤد إلى استقالة الوزير " نيكولا ساركوزي " ولا إلى قيام رئيس الجمهورية الفرنسية جاك شيراك بطلب الاستقالة منه، بل إن وزير الداخلية نفسه عاد وتمسك بالمصطلح ولكنه حاول التخفيف من معناه.

انتفاضة الضواحي تعني أيضاً أن من الممكن انضمام قطاعات من المهمشين من غير العرب والمسلمين والأقارعة إلى هؤلاء بل ويمكن في هذا الصدد أن يشعر المهمشين الفقراء في فرنسا وأوروبا بأن الإسلام يمكن أن يصبح أيديولوجية للفقراء والمستضعفين مسلمين وغير مسلمين، ولعل هذا ما يمكن أن يحمله المستقبل القريب أو المتوسط، فبعد الإفلاس الفكري والعملية للاشتراكية والشيوعية، فإن الشعوب سوف تبحث عن العدل أيضاً، ولن تكف عن ذلك، ومن ثم فهي ستبحث عن بديل للشيوعية والاشتراكية، ولا شك أن الإسلام كدين وحضارة يمكن أن يصبح هذا البديل خاصة أن المشكلة الآن مع الرأسمالية في زمن العولمة، ليست تدني أجور العمال بل عدم وجود عمل أصلاً، أي أن الصراع الاجتماعي سيكون بين المهمشين والرأسماليين وهذه الرأسمالية في زمن العولمة دفعت البعض إلى القول بأن هناك عالمان. عالم الجنوب وعالم الشمال، الأول فقير والثاني غني، الأول مظلوم والثاني ظالم، وبديهي أن عالم الجنوب لا يخص سكان الجنوب وحدهم بل يخص كل أولئك المهمشين في كل مكان،

الشمال والجنوب، ومن ثم فإن الإسلام الذي يراه البعض صوت الجنوب في مواجهة العولمة، هو نفسه سيكون صوت كل المهمشين في كل مكان، خصوصاً أن به خطاباً منحازاً ومنصفاً إلى الفقراء والمستضعفين، وهكذا فإن أوروبا منزعة، لأن بها جاليات عربية وإسلامية ولأن بها مهمشين عرب ومسلمين وغير عرب ومسلمين ولكن المشكلة تكمن الآن، في أن تلك الحركة في طور التكوين، فهي تمارس نوعاً من العنف العشوائي حريق سيارات، تكسير محلات... إلخ، وهو نوع من التعبير العفوي عن الإحساس بالظلم والتهميش ولكنه يمكن أن يتطور إلى حركة ذات قيادة عالمية أو حتى أوروبية، أو فرنسية، وذات أيديولوجية مستمدة من الإسلام.

وهكذا فإن المحللين حين يقولون " أن انتفاضة الضواحي لا تستند على مسوغ أيديولوجي أو على تيار فكري معين، كما أن فصول الواقعة لا تشرف عليها قيادة ولا تتولى أطر معينة الترويج لها " فإن ذلك قول حقيقي، ولكنه يعبر عن رؤية أنية ولم ينظر بعين المستقبل، الذي يمكن أن تجد هذه الحركات قيادة، وتستند إلى أيديولوجية.

يقول أحد المحللين - جريدة الحياة ١٢/١١/٢٠٠٥ " تلك الحركة خرجت عن النظام العام بنخبه وعامته ولم تدرج ضمن التصنيفات المعروفة، فلا يمكن مقارنتها بانتفاضة ١٩٦٨ " اليسارية "، فلا قضية معلنة، ولا خريطة طريق موضوعة، ولا أيديولوجية حاضنة "، وهذا بالطبع غير صحيح تماماً فالقضية واضحة هي رفض الظلم الاجتماعي والعنصرية، أما الأيديولوجية وخريطة الطريق فسوف تكون مستمدة من خارج الأرضية الحضارية الغربية بالكامل، وهذا يجعل تلك الثورة قابلة للنجاح في المستقبل، وقابلة لأن تكون نواة عالمية للثورة على

الهيمنة الأمريكية الغربية الصهيونية، أو الرأسمالية العنصرية باتجاه عالم أكثر عدلاً وتسامحاً وحرية.

الانسحاب الإسرائيلي من غزة.. حقيقته وأبعاده

إذا بدأنا من حقيقة بديهية في علم السياسة - وكل العلوم والخبرات - هي أن أحداً لا يعطي شيئاً بدون مقابل، وإذا أعطى شيئاً فلا بد أن وراءه أهدافاً غير معلنة، علينا البحث عنها وفهمها وإدراكها، وحتى المثل الشعبي المصري والذي لا بد له نظائر - بالمعنى - في الثقافات الأخرى - فإن الحداثة لا تلقي بالكثاكية، وهكذا فإن الانسحاب الإسرائيلي، أو ما يُسمى بخطة فك الارتباط من طرف واحد، أو خطة شارون للانسحاب من غزة هو انسحاب لمصلحة إسرائيل أولاً وأخيراً، ولا يستهدف أي مصلحة فلسطينية أولاً، وليس من باب الإيمان المفاجئ بالسلام أو نوع من إظهار حسن النية تجاه الفلسطينيين أو حتى استجابة لنوع من الضغوط العربية من الدول ذات العلاقة الحسنة به، أو نوع من الاستجابة لضغط أمريكي يهدف إلى حلحلة المسائل في الشرق الأوسط، حتى لا تبدو أمريكا دائماً في وضع المعادي للعرب، كل هذه الأمور غير واردة على الإطلاق؛ فالولايات المتحدة الأمريكية أولاً لا تضغط على إسرائيل خاصة منذ صعود اليمين الأمريكي الذي يرى قطاع منه أن دعم إسرائيل واجب ديني مسيحي "المسيحية الإنجيلية الأصولية أو ما يسمى بالمسيحية الصهيونية"، ثم إن الولايات المتحدة قدمت خارطة الطريق، ورغم كل عيوب هذه الخارطة فإن فكرة الانسحاب أحادي الجانب ينسف خارطة الطريق نسفاً، حيث إن هذا الانسحاب يتم بدون التنسيق مع أي طرف فلسطيني؛ بل إن محمود عباس "أبو مازن" عندما اجتمع برئيس الوزراء الإسرائيلي أريئيل شارون مؤخراً كان الفضل الذريع والمشاورات الكلامية هي عنوان اللقاء وهي نتيجته، وبديهي أن تجاهل

وجود طرف فلسطيني معني بالأمر، أي التعامل مع المسألة كما لو أن الشعب الفلسطيني غير موجود وليس له قيادة يُعْتَدُّ بها إسرائيلياً هو أحد أهداف شارون وأحد أهداف خطة فك الارتباط. أما الحديث عن وجود ضغط عربي على الولايات المتحدة، أو ضغط عربي على إسرائيل فإن أحداً لا يكثرث بمثل هذا الكلام، الحديث إذن عن نوايا إسرائيلية حسنة أو رغبة إسرائيلية في دعم مسيرة السلام المزعومة لا وجود له، بل إن شارون صرح للقناة الثانية في (التلفزيون) الإسرائيلي: "إن فك الارتباط يعني وضع مشروع التسوية على الرف لعدة عقود من الزمن، ولينس الفلسطينيون أي إمكانية للتنازل عن شبر من الأرض في الضفة الغربية وغور الأردن".

وهكذا فإن الهدف من فك الارتباط له أبعاد كثيرة منها:

- إلغاء وجود اعتراف دولي بقيادة فلسطينية - معتدلة أو متطرفة والتعامل مع القضية، وكأنه لا وجود للشعب الفلسطيني.
- التخلص من غزة بصفتها تمثل عبئاً أمنياً وسكانياً على إسرائيل، وهو أمر معروف في الدوائر السياسية الإسرائيلية منذ رابين الذي كان يحلم بإلقاء غزة في البحر، أو يصحو من النوم يوماً ولا يجد هذا القطاع موجوداً.
- تعطيل خارطة الطريق ووضع التسوية برمتها على الرف.
- قطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية، وهو ما عبّر عنه مدير مكتب شارون (دوف نايسجلاس) لصحيفة (هآرتس) قائلاً: "إن الهدف من خطة فك الارتباط هو قطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية".
- التركيز على موضوع الاستيطان في الضفة الغربية ودعم تهويد مدينة القدس بكاملها، وهو ما حدث قبل وأثناء وبعد خطة فك الارتباط، يقول

وزير الدفاع الصهيوني موفاز: "إن خطة فك الارتباط تستهدف إحداث طفرة هائلة في المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية".

- إن الاستمرار في البقاء في المستوطنات في غزة، لا يتفق مع الحائط الأمني الذي أقامته إسرائيل والذي استهدفت منه وضع سياج أمني حول كل السكان والمدن والقرى الصهيونية، ومنع تسلل الفدائيين بالتالي؛ ويدهي أن مسار الجدار لا يمكنه أن يحيط بالمستعمرات في غزة.
- إن استمرار وجود المستعمرات في غزة، رغم أن لها بعض الأهمية العسكرية بالنسبة للجيش الإسرائيلي للوثوب منها على المدن والقرى في غزة، إلا أن تلك المستعمرات وسكانها اليهود يمكن أن تتحول إلى رهينة في يد الفلسطينيين إذا ما حدثت ثورة شاملة في القطاع، ومن ثم يصبح الدفاع عن هؤلاء السكان اليهود صعب جداً، ويحتاج إلى مجهود كبير وتكاليف هائلة..

وهكذا فإن الانسحاب الصهيوني من غزة، يستهدف تحقيق أقصى قدر من الأمن لليهود في فلسطين المحتلة، أي أن له أسباباً أمنية أساساً، ويستهدف أيضاً القضاء على أي أمل فلسطيني في تحقيق دولة أو سلام منقوص أو جزئي.

على أنه من الضروري هنا أن نقول: إنه لولا نضالات الشعب الفلسطيني، وعمليات حماس والجهاد وشهداء الأقصى وغيرهم، لولا هذا لما فكر الإسرائيليون أصلاً في مثل هذه الخطوة، وهكذا فالانسحاب هو نوع من الهروب الصهيوني في التحليل النهائي.
